المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵓⵔⵔⴰⵡ ⵓⵏⵎⵓⵔⵉ ⵏ ⵜⵓⵎⴰⵡⵉⵏ ⵏ ⵜⵎⵔⵜ
Conseil Economique, Social et Environnemental

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

شباب لا يشتغلون، ليسوا بالمدرسة، ولا يتابعون أي تكوين "NEET" : أي آفاق للإدماج الاقتصادي والاجتماعي ؟

إحالة ذاتية رقم 2023/73

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⵓⵓⵣⵣⵉⵎ ⵓⵏⵎⵓⵏ ⴰ ⵖⵓⵎⵖⵓⵖ ⴰ ⵖⵍⵍⵓⵎ

Conseil Economique, Social et Environnemental

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

شباب لا يشتغلون، ليسوا بالمدرسة، ولا يتابعون أي تكوين "NEET" : أي آفاق للإدماج الاقتصادي والاجتماعي ؟

رئيس اللجنة : خليل بنسامي

مقرر الموضوع: منصف الكتاني

الخبيران الداخليان: عفاف حكم وكريم المقري

إحالة ذاتية رقم 2023/73

طبقاً لمقتضيات المادة 6 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، قرر المجلس، في إطار إحالة ذاتية، إعداد رأي حول الشباب الذين لا يشتغلون، ليسوا بالمدرسة، ولا يتابعون أي تكوين «NEET» بالمغرب.

وفي هذا الإطار، عَهِدَ مكتب المجلس إلى اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التشغيل والعلاقات المهنية[1] بإعداد هذا الرأي.

وخلال دورتها العادية رقم 152 المنعقدة بتاريخ 30 نونبر2023، صادقت الجمعية العامة للمجلس بالأغلبية على هذا الرأي تحت عنوان «**شباب لا يشتغلون، ليسوا بالمدرسة، ولا يتابعون أي تكوين «NEET»: أي آفاق للإدماج الاقتصادي والاجتماعي ؟**».

وقد جاء هذا الرأي، الذي جرى إعداده وفق مقاربة تشاركية، ثمرة نقاشات موسّعة بين مختلف الفئاتِ المكونة للمجلس، فضلا عن مخرجات جلسات الإنصات[2] المنظمة مع أبرز الفاعلين المعنيين، وكذا نتائج وخلاصات الاستشارة المواطنة التي أطلقها المجلس بشأن هذا الموضوع على منصته الرقمية «أشارك» وصفحاته على شبكات التواصل الاجتماعي[3].

1 – الملحق 1: لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التشغيل والعلاقات المهنية

2 – الملحق 2: لائحة الفاعلين الذين جرى الإنصات إليهم

3 – الملحق3: نتائج الاستشارة المواطنة التي تم إطلاقها على المنصة الرقمية «أشارك» ووسائل التواصل الاجتماعي

ملخص

يرصد هذا الرأي، الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في إطار إحالة ذاتية، تحت عنوان «شباب لا يشتغلون، ليسوا بالمدرسة، ولا يتابعون أي تكوين «**NEET**»: أي آفاق للإدماج الاقتصادي والاجتماعي؟»، وضعية فئة شباب، تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، يوجدون خارج نطاق منظومة التعليم والتكوين وسوق الشغل. كما يوصي بعدد من مسالك العمل التي من شأنها الارتقاء بهذه الفئة من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية. و قد تمت المصادقة على هذا الرأي بالأغلبية خلال الجمعية العامة للمجلس المنعقدة بتاريخ 30 نونبر2023.

تفيد مؤشرات المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2022، أنه يوجد واحد من بين كل أربعة شباب، تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، في وضعية «**NEET**»، أي ما يعادل 1.5 مليون فرد. ويُبرز حجم هذه الظاهرة محدودية السياسات العمومية الرامية لتحقيق الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب عموما، ولاسيما بالنسبة لهذه الفئة الهشة. وغالبا ما ينضاف لهذه الهشاشة مجموعة من العوامل المتداخلة التي قد تطرأ خلال مختلف مراحل حياة الشباب، مما يزيد من حدة و تعقيد ظاهرة شباب.NEET وفي هذا الصدد، يمكن الوقوف عند ثلاثة انقطاعات حاسمة :

- يتعلق الانقطاع الأول بالهدر المدرسي ما بين مرحلة التعليم الثانوي الإعدادي والتعليم الثانوي التأهيلي. إذ تشير الإحصائيات إلى أن حوالي 331.000 تلميذ يغادرون المدرسة سنويا، وذلك لأسباب متعددة من أهمها الرسوب المدرسي و الصعوبات المرتبطة بالوصول إلى المؤسسات التعليمية، لاسيما في الوسط القروي، فضلا عن نقص في عروض التكوين المهني. وتسهم حواجز سوسيو-اقتصادية أخرى في تفاقم حدة هذا الوضع (الاكراهات الاجتماعية والثقافية والعائلية، تزويج الطفلات، تشغيل الأطفال، وضعية الإعاقة، وغيرها).
- يتعلق الثاني بالانتقال من الحياة الدراسية إلى سوق الشغل، حيث يصطدم الباحثون عن أول فرصة شغل، أي 6 من أصل 10 شباب عاطلين، بالعديد من الاكراهات قد تصل حد الإحباط. و قد يُعزى هذا الوضع إلى عدم ملاءمة التكوين مع متطلبات سوق الشغل بالإضافة إلى الفعالية المحدودة لخدمات الوساطة في مجال التشغيل. وتتأثر النساء بشكل خاص بعوامل أخرى مثل التمييز بين الجنسين و ضغط الأعباء المنزلية، لاسيما و أنهن يشكلن النسبة الأكبر في فئة NEET
- يتعلق الانقطاع الثالث بالانتقال بين وظيفتين نتيجة فقدان الشباب لوظائفهم أو توقفهم طواعية عن العمل بحثا عن فرص أفضل. فإلى جانب الأسباب العرضانية المرتبطة بتقلبات الظرفية وهشاشة النسيج المقاولاتي، قد يُعزى انقطاع المسار المهني للشباب إلى عوامل مرتبطة بعدم احترام شروط الشغل اللائق، ناهيك عن تدني مستويات الأجور بالمقارنة مع «بروفايلاتهم» و كفاءاتهم.

انطلاقا من هذا التشخيص، وبغية معالجة ظاهرة شباب NEET وتسريع الادماج الاجتماعي والاقتصادي لهذه الفئة من الشباب، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتبني مقاربة دامجة ترتكز على خمسة محاور أساسية:

- **يتعلق المحور الأول بتعزيز قدرات رصد وتتبع شباب NEET والفئات الهشة من الشباب** من خلال إنشاء نظام معلوماتي وطني ذي امتداد جهوي لرصد وتتبع مساراتهم، يضم معطيات متقاطعة من مصادر متعددة (السجل الاجتماعي الموحد، إحصائيات مستمدة من القطاعات المعنية، وغيرها).

- **يتوخى المحور الثاني إرساء منظومة موسعة لاستقبال وتوجيه شبابNEET نحو حلول ملائمة لوضعياتهم المختلفة.** و ينبغي تحقيقا لهذه الغاية تطوير شبكة مكثفة من بنيات الاستقبال والاستماع والتوجيه، تُغطي كل الجماعات الترابية وتخضع لميثاق موحد يُحدد أدوار وأنشطة و مسؤوليات مختلف الفاعلين المعنيين.

- **يستهدف المحور الثالث تحسين خدمات وبرامج إدماج شباب NEET من حيث الجودة و الفعالية.** ويشمل ذلك بالأساس تحسين جودة و فعالية الخدمات الموجهة لإدماج الشباب في سوق الشغل، وتوفير مواكبة ملائمة لوضعية وحاجيات شباب NEET من أجل الرفع من قدراتهم المهنية و قابليتهم للتشغيل، وذلك من خلال إرساء إطار تعاقدي يتلاءم مع القطاع الخاص أو القطاع الثالث. و يبقى الهدف من هذه التدابير تيسير عملية إدماجهم في منظومة التعليم أو التكوين، ومساعدتهم على إيجاد فرص التدريب أو الشغل، فضلا عن توفير المواكبة القبلية و البعدية لإنشاء المقاولات.

- **يهدف المحور الرابع إلى وضع تدابير وقائية تفاديا لوقوع فئات جديدة من الشباب في وضعيةNEET.** وفي هذا الصدد، يوصي المجلس بما يلي:

  - ضمان فعلية إلزامية التعليم حتى سن السادسة عشرة، وتوفير خدمات الدعم المدرسي، ومدارس وأقسام الفرصة الثانية الضرورية للتأهيل وإعادة الإدماج، مع دعم الأُسَر المعوزة، وتعميم التربية الدامجة للأطفال في وضعية إعاقة، وتعزيز أدوار الفاعلين العموميين والمجتمع المدني المعني على المستوى المحلي؛

  - تعميم المدارس الجماعاتية في العالم القروي لمحاربة الهدر المدرسي، مع تحسين مستوى تجهيزها بالمرافق الضرورية، وتوسيع نطاق خدمة الإطْعَام والنقل المدرسي ؛

  - تعزيز العرض العمومي في التكوين المهني بالمناطق القروية، مع ملاءمة التخصصات مع الاحتياجات الخاصة بكل جهة و بكل مجال ترابي.

- **يهدف المحور الخامس إلى وضع إطار للحكامة** يرتكز على تقوية التقائية و تكامل البرامج القطاعية الموجهة إلى هذه الفئة من الشباب، فضلا عن التنسيق المستمر بين مختلف الفاعلين المعنيين.

تقديم

حظيت إشكالية الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب باهتمام متزايد على مستوى التوجهات الكبرى للسياسة العامة للدولة، حيث تم التأكيد على ضرورة معالجتها في عدد من الخطب الملكية السامية[4]، وضمن التوجهات الاستراتيجية للنموذج التنموي الجديد، كما وردت كهدف عرضاني في جملة من التدابير المعلن عنها في البرنامج الحكومي (2021-2026). وبدوره، أولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي اهتماما خاصا بقضايا إدماج الشباب من خلال مجموعة من الآراء والتقارير التي تناولت الاقصاء الاجتماعي والاقتصادي لهذه الفئة بمختلف أشكاله، كما أوصت بمجموعة من التدابير الرامية إلى إدماج الشباب في دورة التنمية ببلادنا.

يندرج هذا الرأي في إطار مواصلة الاشتغال على هذا الموضوع، بحيث يُسلط الضوء بشكل خاص على فئة شباب «NEET»، وهي فئة تتسم بالهشاشة وتواجه أشكالاً متعددة من الإقصاء ببقائها خارج منظومة الشغل والتعليم والتكوين المهني.

ويسعى المجلس من خلال تسليط الضوء على فئة «NEET»، مسترشدًا بتجارب الدول التي اعتمدت هذا المفهوم، إلى تعميق التحليل وإثراء التوصيات الواردة في تقاريره وآرائه السابقة بشأن إدماج الشباب.

هذا، وترمي أهداف التنمية المستدامة، وتحديدًا الهدف الثامن منها، إلى الحد بشكل كبير من نسبة الشباب غير المتمدرس والعاطل عن العمل أو غير المنخرط في برامج التكوين. واستنادًا إلى ذلك، قامت العديد من الدول والمنظمات الدولية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، باعتماد مفهوم شباب «NEET» ووضعت بناء على ذلك سياسات تستهدف بشكل خاص هذه الفئة.

وتكمن أهمية معالجة مظاهر الاقصاء السوسيو اقتصادي من منظور فئة شباب «NEET» في أنها تستهدف بشكل خاص الفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة، وهي مرحلة تعد حرجة وحاسمة في حياة الشباب. إذ تزيد الانقطاعات التي قد تواجههم خلال هذه الفترة من احتمالية تعرضهم للبطالة طويلة الأمد أو الخروج من نطاق الساكنة النشيطة.

كما يتيح الاستناد إلى مفهوم «NEET» إمكانية تناول إشكالية إقصاء الشباب من منظور أوسع يعكس تنوع الفئات الفرعية المندرجة تحت هذه التسمية.

وبالفعل، يقدم مفهوم «NEET» إطارًا يمكن من خلاله القيام بتتبع دقيق للوضعية المتغيرة لهذه الفئة نتيجة مختلف الانقطاعات التي قد تواجه الشباب في مسار حياتهم، بدءا من الانقطاع الدراسي وانتهاءً بالإقصاء من سوق الشغل. في المقابل، تظل معظم المؤشرات الأخرى، عند الأخذ بها على حدة، جزئية ولا تتيح إمكانية التتبع المستمر للتغيرات التي تؤثر في مسار حياة الشباب.

4 – الخطاب الملكي بمناسبة ثورة الملك والشعب، 20 غشت 2013 والخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة، 13 أكتوبر 2017

في المغرب، يعد المعدل المرتفع للشباب «NEET»، الذين يقدر عددهم بحوالي 1.5 مليون شخص سنة 2022، أي ما يعادل شاباً من بين كل أربعة شباب[5]، مؤشرا على محدودية الجهود المبذولة في مجال التشغيل والتكوين الرامية إلى إدماج هذه الفئة الحساسة بشكل لائق يراعي احتياجاتها المتنوعة.

وعموما، يحمل استمرار إقصاء الشباب «NEET» في طياته مخاطر تهدد التماسك والاستقرار الاجتماعيين حيث يعمق من مظاهر الفقر والهشاشة والفوارق الاجتماعية والمجالية. وينجم عن هذا الإقصاء أيضا تزايد الشعور بالإحباط، والاضطرابات النفسية، إلى جانب أنه يشكل بيئة خصبة للانحراف والتطرف.

في هذا السياق، ينكب المجلس على معالجة إشكالية إدماج هذه الفئة من خلال محاولة تقديم عناصر إجابة على التساؤلات التالية:

- **ما السبيل إلى تسريع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لشبابNEET على نحو يتلاءم مع اختلاف الشرائح المكونة لهذه الفئة؟**
- **كيف يمكن تعزيز وتحسين فعالية التدابير الرامية إلى إخراج هؤلاء الشباب من وضعية NEET؟**
- **ما هي الشروط اللازم توفيرها لتفادي وقوع أفواج جديدة من الشباب في وضعية NEET؟**
- **أي إطار للحكامة كفيل بوضع حد لضعف التقائية وتكامل البرامج الحالية الموجهة لإدماج شباب NEET؟**

5 – المندوبية السامية للتخطيط،2022

1. شباب: «NEET» مفهوم يعكس الأبعاد المتعددة للإقصاء الاقتصادي والاجتماعي للشباب

يسري مفهوم «NEET» («Not in Education, Employment or Training») على الشباب الذين لا ينتمون إلى فئة التلاميذ أو الطلبة أو المتدربين في التكوين المهني، والذين يجدون أنفسهم في حالة بطالة أو عدم النشاط. وتتراوح الفئة العمرية لهؤلاء الشباب ما بين 15 و24 سنة، وإن كانت، في بعض الدول، تمتد إلى 29 سنة أو حتى 34 سنة، بحسب المعايير الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة.

ظهرت تسمية «NEET» لأول مرة في المملكة المتحدة سنة 1999[6]، لتغطي الفئة العمرية للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و18 سنة، والذين يوجدون خارج سوق الشغل دون أن يستفيدوا من إعانات البطالة. وبحكم تواجدهم خارج منظومة التعليم أو التكوين، لم تحظ هذه الفئة آنذاك باهتمام السلطات العمومية. ونظرا لكون مستقبل شباب هذه الفئة يكتنفه الغموض والهشاشة، خصوصًا بسبب تعرضهم لمخاطر الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي، تنبهت السلطات البريطانية إلى ضرورة إعادة صياغة سياساتها العمومية تجاههم، من خلال إدماج مؤشرات تعكس واقعهم بدقة أكبر. وبعد مرور أكثر من عقد من الزمن، توسع الاهتمام بهذه الفئة ليطال دول أوروبية أخرى، وهو ما تجلى في تقارير الاتحاد الأوروبي[7] ومؤسسة الاتحاد الأوروبي لتحسين ظروف المعيشة والعمل[8]. وقد تجسد ذلك أيضا في إطلاق الاستراتيجية الأوروبية «**الضمان من أجل الشباب**» سنة 2013[9].

ولقد فتح اعتماد مفهوم «NEET» من قبل المؤسسات الدولية للإحصاء المجال لتوسيع نطاق استخدامه بشكل كبير. إذ أصبح يُستخدم الآن كمؤشر رئيسي يُعتمد عليه في تقييم فعالية السياسات العمومية الموجهة لإدماج الشباب في سوق الشغل.

ويتيح هذا المؤشر بالفعل رصد وضعية الشباب[10] الذين لا يعملون، ليس فقط عندما يكونون في حالة بطالة[11]، ولكن أيضًا عندما يتعلق الأمر بغير الطلبة[12] في وضعية عدم النشاط.

وهكذا، قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية باعتماد معدل شباب «NEET» و تحديده على أساس النسبة التي يمثلها الشباب خارج الشغل و الدراسة و التكوين ضمن الفئة العمرية من 15 إلى 29 سنة. أما المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (EUROSTAT)، فقد اعتمد التعريف ذاته مع استثناء يتعلق بالتكوين، حيث يشمل فقط التكوين المهني الرسمي. من جهتها، حددت منظمة العمل الدولية فئة شباب «NEET» ضمن الفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة، وذلك، تماشيًا مع الغاية 8.6 المعتمدة ضمن الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة، والتي ترمي لخفض نسبة الشباب المنتمي لهذه الفئة. ولتحقيق هذا الغرض، قامت منظمة العمل الدولية بتطوير طريقة قياس دولية لتحديد معدل شباب «NEET»،

6 - Bridging the gap: New opportunities for 16 –18 year olds not in education, employment or training, Report by the Social Exclusion Unit, presented to Parliament by the Prime Minister by Command of Her Majesty July 1999.

7 - Jeunesse en mouvement, Une initiative pour libérer le potentiel des jeunes aux fins d'une croissance intelligente, durable et inclusive dans l'Union européenne, Union européenne, 2010.

8 – استراتيجية « Europe 2020 » التي تم إطلاقها سنة 2012

9 – انظر الملحق رقم 8

10 – ويقدم الجدول المدرج في الملحق رقم 4 نظرة عامة على وضعية الشباب من فئة «NEET» في العالم.

11 – تم تحديده من خلال مؤشر معدل البطالة

12 – سواء في منظومة التعليم العام أو في التكوين المهني.

تستند إما إلى البحوث الوطنية حول التشغيل أو الإحصاء الوطني، وذلك بغية توحيد تعريف المؤشر وتيسير إجراء الدراسات المرجعية المقارنة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المندوبية السامية للتخطيط اعتمدت، اعتبارا من سنة 2015، نفس المقاربة[13] لتحديد معدل شباب[14] «NEET».

2. شباب «NEET» في المغرب: وضعية مقلقة على عدة مستويات تجمع بين مظاهر الاقصاء والتفاوتات الاجتماعية والمجالية

يحتل الشباب مكانة رئيسية ضمن النسيج الديمغرافي لساكنة المغرب. واستنادا إلى تعريف الأمم المتحدة لفئة الشباب[15]، والذي يشمل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، فإن هذه الفئة تُشكل نسبة 16٪[16] من السكان القانونيين، أي ما يناهز 6.1 مليون فرد حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014. ومن المتوقع أن يصل عددهم إلى 6.3 مليون فرد بحلول سنة 2030، وفقًا لتوقعات المندوبية السامية للتخطيط.

الرسم البياني1: تطور أعداد الشباب والشباب NEET في المغرب

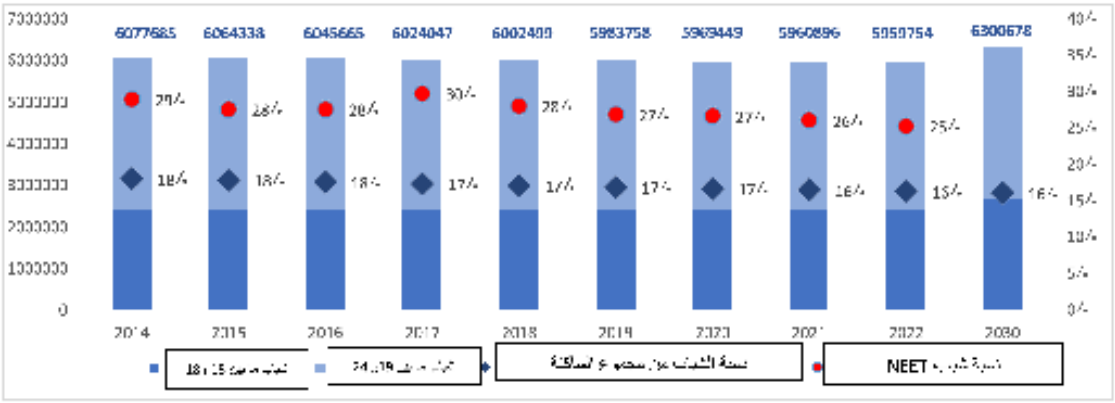

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

مع ذلك، وعلى الرغم من دينامية قاعدته السكانية الشابة، يبدو أن المغرب لا يستغل طاقاته بالشكل الأمثل، كما تشهد على ذلك مؤشرات سوق الشغل التي تكشف عن وضعية مقلقة. إذ لا يتجاوز معدل النشاط للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة نسبة 23.5٪[17]، مع تسجيل معدلات أكثر إثارة للقلق بين النساء (11.4٪)، وبين حملة الشهادات العليا (19.8٪). وتقترن هذه المشاركة المحدودة في

13 – يحيل مفهوم العمل الذي يُستخدم في البحوث المتعلقة بالتشغيل الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط على ممارسة الفرد لعمل منتج بمفهوم المحاسبة الوطنية خلال الفترة المرجعية، حتى وإن كان لمدة ساعة واحدة فقط، و كيفما كان الدخل الذي يدره. كما أن الأشخاص الذين يشغلون وظيفة و توقفوا عن مزاولتها خلال الفترة المرجعية بسبب عطلة، أو نزاع عمل مؤقت، أو مرض قصير المدى، أو لأي سبب آخر خارج عن إرادتهم، يعتبرون جزءا من السكان النشطين المشتغلين. وبالتالي، يتعلق الأمر بمفهوم شامل يغطي جميع أنواع الوظائف، بما في ذلك العمل العرضي والعمل بدوام مؤقت وجميع أشكال العمل غير المنظم. المصدر: منهجية البحث الوطني حول التشغيل.

14 – لا تُدرج المندوبية السامية للتخطيط المساعدين العائليين ضمن فئة الشبابNEET، وذلك لأنها تعتبرهم في وضعية عمل منتج على الرغم من عدم تلقيهم أجورًا

15 - https://www.un.org/fr/events/youth2010/background.shtml#:~:text=Selon%20la%20d%C3%A9finition%20de%20l,1%2C2%20milliard%20de%20personnes

16 – المندوبية السامية للتخطيط، سنة 2022.

17 – المندوبية السامية للتخطيط، سنة 2020

سوق الشغل بمعدل توظيف يقتصر على 16.2٪[18]، ومعدل بطالة مرتفع يصل إلى 31.2٪[19]، أي أنه يفوق بـ2.5 مرة المعدل الوطني للبطالة.

تتفاقم هذه الوضعية بفعل ظاهرة شبابNEET، التي تطال واحد من كل أربعة شباب، مما يرفع إجمالي عددهم إلى 1.502.000 فرد[20]. وعلى مدى ما يقرب من عقد من الزمن، شهد معدل الشباب من فئة «NEET» انخفاضا من نسبة 29٪ إلى 25.2٪، مسجلا تراجعا بمقدار 4 نقاط مئوية.

وبالرغم من أن هذا المعدل يقل عن المتوسط المُسجل في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى (28٪[21])، إلا أنه يتجاوز ما تم تسجيله في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى (19.6٪[22])، فضلاً عن أنه يتخطى المعدل المسجل في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الذي يُقدر بحوالي 14.8٪[23].

و علاوة على ذلك، تشكل النساء النسبة الأكبر في تركيبة شباب «NEET» في المغرب بحوالي 72٪[24]، مع تسجيل هيمنة واضحة للشباب غير النشيطين بنسبة 70٪[25]، كما يُلاحظ أن نسبة كبيرة من هؤلاء الشباب لديهم مستوى تعليمي متدن يُبقيهم في وضعية هشة. وتشير الإحصائيات ذات الصلة إلى أن حوالي 40٪[26] من الشباب غير متعلمين أو يتوفرون على مستوى تعليمي أقل من الإعدادي، بينما لا تتجاوز نسبة الحاملين منهم لشهادات التعليم العالي 8٪[27]. كما تكشف الدراسات أن كل سنة دراسية غير مكتملة تزيد من احتمالية الوقوع في وضعية NEET بمقدار 1.15 مرة[28].

الرسم البياني2: المستوى التعليمي للشباب NEET سنة 2022

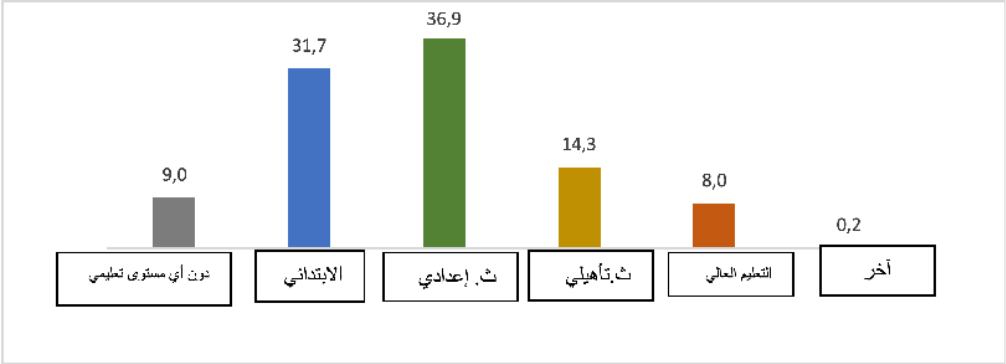

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

18 – نفس المصدر

19 – نفس المصدر

20 – المندوبية السامية للتخطيط، سنة 2022

21 – ILOSTAT، سنة 2022.

22 – نفس المصدر

23 – منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، سنة 2022 .

24 – المندوبية السامية للتخطيط، سنة 2022 .

25 – نفس المصدر

26 – نفس المصدر

27 – نفس المصدر

28 – المرصد الوطني للتنمية البشرية و اليونيسيف، شباب NEET في المغرب، دراسة نوعية، سنة 2020

وفقاً لتحليل التوزيع الديموغرافي والاجتماعي لفئة شباب NEET، تصل نسبة هذه الفئة في صفوف النساء إلى 38.8٪[29]، وهي نسبة تقارب ثلاثة أضعاف النسبة المسجلة في صفوف الرجال (13.6٪[30]). وعند الأخذ في الاعتبار عامل وسط الإقامة، نجد أن نسبة الشباب NEET في الوسط القروي تعادل 32٪[31] في حين تنخفض إلى 21.9٪ في الوسط الحضري.علاوة على ذلك، عند دمج مؤشري الجنس ووسط الإقامة، يتجلى التفاوت بشكل أكثر حدة، حيث يبلغ معدل نساء NEET في العالم القروي61٪ مقابل 33٪ في الوسط الحضري. أما بالنسبة للرجال، فتظل النسبة ثابتة عند 13٪، دون أي تأثير ملحوظ لعامل مكان الإقامة.

من جهة أخرى، يجدر التأكيد على أن الشباب في الوسط القروي، عندما يجدون أنفسهم في وضعية NEET، غالبا ما يظلون في هذا الوضع لمدد زمنية أطول بكثير مقارنة بشباب الوسط الحضري. ذلك أن معدل شباب «NEET» الذين ظلوا في هذا الوضع ما بين 2012 و2019 في المناطق القروية بلغت 76٪[32] مقابل نسبة 61٪ في المناطق الحضرية. ويمكن تفسير هذا الفارق بالمستويات التعليمية المتدنية والفرص المحدودة لاكتساب المهارات الأساسية لدى الشباب في العالم القروي، مما يُعقّد من إمكانية عودتهم السريعة إلى سوق الشغل أو استئناف تعليمهم. من ناحية أخرى، يتمتع الشباب النشيطون في المناطق الحضرية بفرص أكبر للعودة إلى الدراسة أو التكوين مقارنةً بنظرائهم في المناطق القروية، بنسبة 7.5٪ مقابل 1.8٪ على التوالي[33].

وفي ما يتعلق بالنساء الشابات، فأغلبهن يجدن أنفسهن مقيدات بدور ربات البيوت، أو في مواجهة الانقطاع الدراسي المبكر، الأمر الذي يضاعف ثلاث مرات احتمالية وقوعهن في وضعية NEET مقارنة بالرجال. ويبدو أن العلاقة السببية بين ظاهرة الزواج المبكر في الأوساط القروية والوقوع في وضعية NEET تصب في اتجاهين، إذ يعيق الزواج المبكر من جهة، تمدرس الفتيات والولوج إلى فرص الشغل في تلك المناطق، ومن جهة أخرى، كثيرا ما تُسهم ندرة فرص الشغل والتكوين في الأوساط القروية[34] في دفع بعض الفتيات إلى اتخاذ الزواج المبكر كخيار بديل حاسم لتحسين وضعهن المعيشي. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الشابات اللاتي ظللن في وضعية NEET بين 2012 و2019 بلغ 84٪[35]، في حين لم تتعدَ هذه النسبة 30٪ بين الشبان خلال الفترة نفسها.

كما أن هذه الظاهرة ترتبط ارتباطا وثيقا بالفقر، حيث إن الدراسة النوعية التي أجراها المرصد الوطني للتنمية البشرية حول هذه الفئة في المغرب تُسلط الضوء على العلاقة المترابطة بين مستوى دخل الأسرة والمستوى التعليمي للشباب ضمن هذه الفئة وتأثير ذلك على مستوى هشاشتهم. وبالتالي، يُسهم ضعف المستوى التعليمي للشباب NEET إلى جانب الإمكانيات المالية المحدودة للأسر في زيادة قابليتهم للهشاشة بشكل ملحوظ وارتفاع قابليتهم لسلك مسارات حياتية محفوفة بالمخاطر.

29 – المندوبية السامية للتخطيط، سنة 2022

30 – نفس المصدر

31 – نفس المصدر

32 – المرصد الوطني للتنمية البشرية واليونيسيف : شباب NEET في المغرب، دراسة نوعية، سنة 2020

33 – نفس المرجع

34 – نفس المرجع

35 – نفس المرجع

في ضوء الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، وقفت الدراسة النوعية التي أجراها المرصد الوطني للتنمية البشرية حول شباب NEET في المغرب سنة 2020[36] على تحديد خمس مجموعات متمايزة من الشباب ضمن هذه الفئة، مع الإشارة إلى أن المسارات التي يسلكها هؤلاء ليست دائمًا متمايزة، إذ تتقاطع فيما بينها مما يؤدي إلى ظهور فئات فرعية أخرى. وتتحدد هذه المجموعات الخمس على النحو التالي:

- **ربات بيوت منحدرات من الوسط القروي و يشكلن النسبة الأكبر**(54.3٪): هن نساء يتحملن **مسؤوليات** أسرية بالنظر إلى الاكراهات الاجتماعية والثقافية التي تطبع وضعية المرأة في المجتمع المغربي.
- **شباب منحدر من الوسط الحضري يعاني من الإحباط** (25٪): تتكون هذه الفئة من أشخاص عُزاب يعتمدون على الدخل المتواضع لأسرهم. ويعانون من الإحباط والتهميش واليأس، مما يجعلهم عرضة بشكل كبير للانحراف و السلوكات الإدمانية.
- **شباب في مرحلة انتقالية** (7.8٪): غالبيهم من الشباب القاطنين في الوسط الحضري، ويميلون إلى تغيير وظائفهم بشكل متكرر، مما يقودهم إلى الدخول في فترات بطالة قصيرة الأمد.
- **شباب في وضعية «NEET» بمحض إرادته** (7.5٪): تشمل هذه الفئة نساء ورجال من أسر ميسورة وذوي مستوى تعليمي عال، يختارون بمحض إرادتهم عدم النشاط. وعادةً ما تكون دوافعهم مرتبطة بعدم وجود الحاجة للعمل بعد التخرج، خاصةً بالنسبة للنساء، أو برغبتهم في البحث عن آفاق جديدة لا ترتبط بالضرورة بمهنة محددة، بل سعيا إلى تحقيق الازدهار الذاتي.
- **شباب يعاني من مشاكل صحية** (5.1٪)[37]: هم نساء ورجال يواجهون التهميش في سوق الشغل أو ينقطعون عن الدراسة بسبب الأمراض المزمنة أو الإعاقات الجسدية أو العقلية.

36 – نفس المرجع

37 – قد يبدو أن هذا المعدل لا يعطي الصورة الحقيقية لنسبة الإعاقة والأمراض المزمنة بين الشباب NEET. وبحسب المرصد الوطني للتنمية البشرية الذي أورد هذا المعدل: «يمكن أن يكون هذا الرقم أكبر عندما نأخذ بعين الاعتبار:

• الشباب المحبط الذي يعاني من صعوبة التعلم الناجمة عن اضطرابات غير مشخصة بشكل جيد، الأمر الذي يعيق بشكل ملحوظ قدرتهم على اكتساب المهارات.

• الشباب الذين يعاني من اضطرابات نفسية، سواء قبل فترة التوقف عن العمل والتكوين، أو التي تفاقمت نتيجة وضعية NEET.

وتجدر الإشارة إلى أن المندوبية السامية للتخطيط قد حددت نسبة شباب NEET الذي يعاني من المرض أو الإعاقة في 6.3٪ بحسب المعطيات الصادرة سنة 2022.

الرسم البياني3: فئات فرعية من الشباب NEET في المغرب

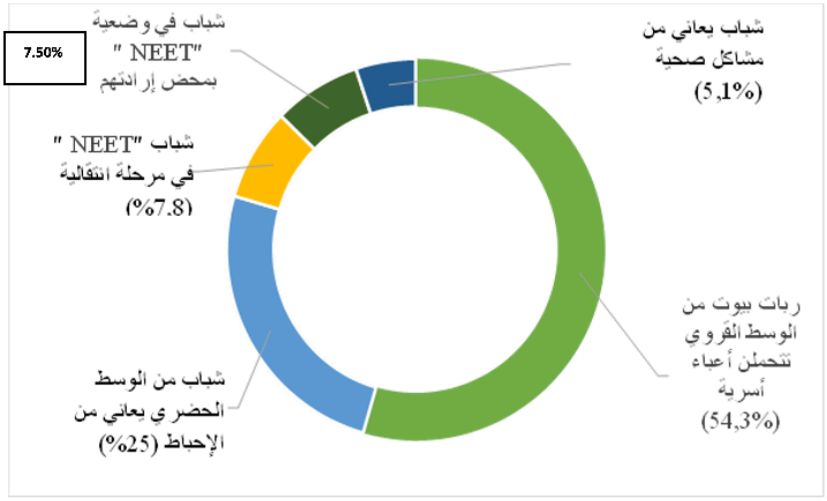

المصدر: المرصد الوطني للتنمية البشرية

3. أسباب استمرار ظاهرة «NEET» في المغرب وارتباطها بالانقطاعات الحاسمة في مسار حياة الشباب

يتجسد الطابع المركب لإشكالية شباب NEET في تعدد العوامل المساهمة في استمرار وجود هذه الفئة الاجتماعية الهشة. وعلى غرار تنوع «بروفايلات» هذه الفئة، تتسم أسباب هذه الإشكالية بتعددها الشديد، حيث تشمل العوامل البنيوية العرضانية، إلى جانب عوامل الاختطار الاقتصادية والاجتماعية/ الثقافية أو العائلية التي تتسبب في انقطاعات حاسمة في مسار حياة الشباب.

1.نقص الفرص الاقتصادية، عامل بنيوي عرضاني يعكس ضعف الطابع الدامج للنموذج التنموي

قبل التطرق إلى مسألة الفوارق وأشكال التمييز في الحصول على فرص الشغل، لابد من الوقوف عند مدى توفر فرص شغل كافية تتناسب مع حجم الطلب في سوق الشغل. وتظهر التقديرات في هذا الصدد التراجع المستمر لمحتوى الشغل في النمو الاقتصادي، باستثناء السنوات الثلاث التي سبقت أزمة كوفيد-19 وهو ما يؤكد أن الاقتصاد الوطني لا يخلق فرص شغل كافية لاستيعاب 300.000 شاب الوافدين على سوق الشغل سنويا. وبالتالي، يبدو أن نموذج النمو الحالي ليس دامجا بالشكل الكافي. هذا النقص في الفرص الاقتصادية المتاحة يختلف من جهة لأخرى، ويكون أكثر حدة في الوسط القروي حيث تتركز الأنشطة بشكل رئيسي حول الفلاحة، مما يجعل هذه الفرص عرضة لتقلبات المناخ، سيما في ظل ضعف الاهتمام بالأنشطة غير الفلاحية وتنويع مصادر الدخل البديلة، فضلا عن انتشار الشغل الناقص. وتنعكس هذه الوضعية في العجز السنوي الكبير في فرص الشغل وفي استمرارية معدلات عالية للبطالة بين الشباب، مما يساهم بدوره في تزايد أعداد شباب NEET ببلادنا.

وتتفاقم التحديات المرتبطة بسد هذا العجز في ظل مستويات النمو الاقتصادي المتواضعة التي تم تسجيلها خلال السنوات الماضية[38].

بالموازاة مع ذلك، تُهدد هشاشة جزء كبير من النسيج المقاولاتي بقاء العديد من المقاولات الصغيرة جدا و المتناهية الصغر والمقاولة الذاتية، بالإضافة إلى مناصب الشغل المرتبطة بها. وينضاف إلى ذلك عامل عرضاني آخر، لا يقل أهمية، يتمثل في أوجه القصور التي تعتري مناخ الأعمال والتي بدورها تساهم في تعقيد مسار التشغيل الذاتي للشباب كآلية فعالة للاندماج في سوق الشغل.

2. أسباب متعددة تعكس التركيبة المتنوعة للشباب NEET و مساراتهم المختلفة

وبالرجوع إلى الدراسات والتقارير القليلة التي تناولت وضعية فئة الشباب NEET في المغرب، يستخلص أن الشباب غالبا ما يجدون أنفسهم ضمن هذه الفئة نتيجة مواجهتهم لثلاث انقطاعات حاسمة، يحدث كل منها نتيجة لمجموعة من الأسباب أو العوامل:[39]

الرسم البياني رقم 4: الانقطاعات الحاسمة في مسار حياة الشباب

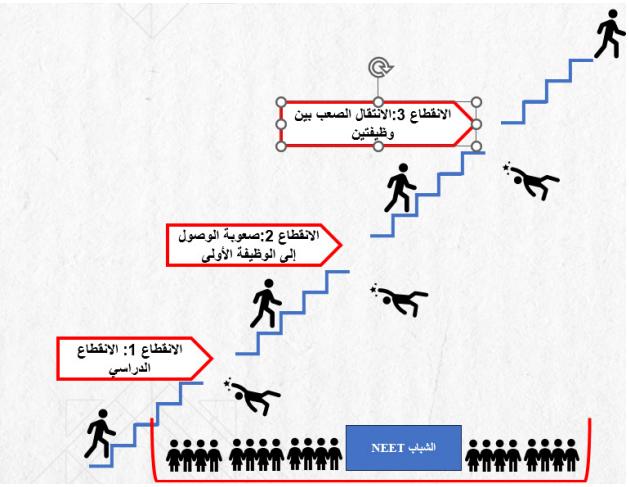

- **يحدث الانقطاع الأول بشكل خاص لدى شباب (NEET) الأصغر سنًا في مرحلة التمدرس.** وتتمثل في الهدر المدرسي، سيما خلال مرحلة التعليم الإعدادي. وتُعد الإحصائيات التي تسجل انقطاع حوالي 331.000 تلميذ عن المدرسة سنويا مثالا بارزا على ذلك[40]، ويُعزى هذا الانقطاع لأسباب متعددة تختلف باختلاف الجنس والوسط والمستوى المعيشي للأسر[41]. نذكر من بينها، بعد المسافة للوصول إلى المدرسة، خاصة بالنسبة للفتيات في الوسط القروي إلى جانب الإحباط الذي يعاني منه التلاميذ جراء الرسوب المتكرر أو بسبب العنف والتنمر داخل الفضاءات المدرسية أو في محيطها. كما يسهم افتقار الأسر إلى إمكانية توفير دروس الدعم لأبنائها، والتي باتت شبه ضرورية لمعالجة أوجه القصور

38 – باستثناء سنة 2021التي شهدت محاولات تعافٍ بعد الأزمة الناتجة عن كوفيد-19

39 – الملحق 5: توزيع الأسباب حسب الفئات الفرعية للشباب NEET.

40 – تصريح وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة يوم الإثنين 27 يونيو 2022 خلال جلسة الأسئلة الشفهية بمجلس النواب.

41 – تم استنتاج الأسباب المذكورة في هذا التحليل من جلسات الإنصات التي نظمت مع عدد من المؤسسات الفاعلة في هذا المجال، مثل المرصد الوطني للتنمية البشرية واليونيسف، بالإضافة إلى الاعتماد على نتائج أبحاث أجراها بعض الباحثين المتخصصين في هذا المجال.

في عملية التعلم داخل المنظومة التربوية، في تعريض الشباب من الأوساط الفقيرة لمخاطر الفشل والهدر المدرسي، بخلاف أبناء الطبقات المتوسطة والميسورة الذي يكون في متناولهم الاستفادة من هذه الخدمات. كما أن الحاجة للعمل في سن مبكرة لمساعدة الأسرة، أو حتى التعرض لمختلف أشكال الوصم داخل الوسط المدرسي يسرعان من وتيرة مغادرة المدرسة لدى الشباب المنحدر من أوساط فقيرة.

ومن ناحية أخرى، تظل فرص الالتحاق بالتكوين المهني محدودة للغاية في المناطق القروية، مع العلم أن توفيرها كان من شأنه أن يساهم في تقليل نسبة الهدر المدرسي بشكل ملحوظ.

وبالموازاة مع ذلك، تجدر الإشارة إلى عوامل مجتمعية وثقافية أخرى كالزواج المبكر في الوسط القروي، الذي يُعد من العقبات الرئيسية أمام تمدرس الفتيات. كما أن الحوادث الطارئة المرتبطة بانفصال أو وفاة الوالدين يمكن أن تشكل أيضا عاملا من عوامل مغادرة المدرسة.

وأخيرا، تأتي الإعاقة بدورها كعامل مهم آخر يسهم في الانقطاع عن الدراسة، سيما أمام الضعف المسجل في توفير عرض تربوي متخصص وملائم لهذه الفئة الهشة من الشباب، والذي ينبغي أن يقدَّم بجودة عالية وبشكل منصف على امتداد التراب الوطني.

- **يتجلى الانقطاع الثاني في المرحلة الانتقالية من الحياة الدراسية إلى سوق الشغل**، وهي مرحلة غالبا ما تكون صعبة نظرا لعوامل تتعلق بالفرد وظروفه الاجتماعية والاقتصادية. على سبيل المثال، هناك نحو ستة من كل عشرة أشخاص من العاطلين يبحثون عن فرصة عملهم الأولى. وترتفع هذه النسبة لتتجاوز 92٪ بين الشباب في الفئة العمرية من 15 إلى 34 سنة[42]، وهو ما يعكس حجم الصعوبة التي يواجهها هؤلاء الشباب في الحصول على أول فرصة شغل. وتزداد صعوبة الاندماج في سوق الشغل كلما طالت فترة البطالة، حيث يُصنف 72.7٪ من الشباب العاطلين[43] ضمن فئة «العاطلين لفترات طويلة» (أي لمدة تفوق السنة).

في ضوء الدراسات المتاحة، تبرز عدة أسباب تؤدي إلى تصنيف الشباب ضمن فئة NEET في المغرب. هذا، وبالإضافة إلى النقص المسجل في فرص الشغل المؤدى عنه المذكورة سابقا أو نقص المؤهلات الكافية للاندماج بسهولة في سوق الشغل، يمكن الإشارة إلى ضعف خدمات التوجيه المدرسي وما يترتب عنه من أخطاء في اختيار المسارات[44] والتي تؤثر بدورها على قابلية الشباب للتشغيل بعد انتهاء مسارهم الدراسي. وتتفاقم هذه المشكلة بشكل خاص بالنسبة للشباب الذين ينتمون لأسر ذات مستوى تعليمي متواضع، حيث يفتقرون إلى التوجيه الأسري الكافي، كما أنها تزداد تعقيدا بالنسبة للشباب الذين يعيشون في الوسط القروي أو المناطق النائية.

وعلى صعيد آخر، يمكن ربط تعثر الشباب في إيجاد أول فرصة شغل بتصور شريحة واسعة من الشباب العاطل إزاء خدمات الوساطة المؤسساتية في مجال التشغيل، كتلك التي تقدمها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، حيث يعتبرونها غير كافية. ويؤكد هذا المعطى الأرقام الصادرة عن المندوبية

42 – المندوبية السامية للتخطيط،2019 .

43 – جلسة إنصات للمندوبية السامية للتخطيط

44 – المرصد الوطني للتنمية البشرية واليونيسف – شباب NEET بالمغرب :دراسة نوعية، سنة 2020

السامية للتخطيط، التي تشير إلى أن العاطلين الذين يلجؤون إلى هذه الخدمات لم يتجاوز سنة 2019 نسبة 5٪[45].

في الوقت ذاته، تأثر الفوارق بين الجنسين من حيث التنقل المجالي بشكل كبير في تيسير حصول شباب NEET على فرصة شغل. ومع أن بعض القطاعات الاقتصادية قد تظهر تفضيلا لتشغيل النساء بناء على استعدادهن عادة لقبول أجور أدنى، إلا أن النساء المنتميات لهذه الفئة صرحن بأنهن لا يتمتعن بنفس الفرص مقارنةً بالرجال في ما يتعلق بالنطاق الجغرافي المتاح لهن للبحث عن الشغل، خصوصا بالنسبة للاتي يقمن في مناطق بعيدة عن أحواض التشغيل[46]. ويمكن تفسير التنقل المحدود للنساء NEET بعدة عوامل اجتماعية، بما في ذلك الإكراهات الأسرية والمجتمعية بشكل عام، وكذلك المخاوف المرتبطة بسلامة و أمن النساء عند تنقلهن إلى أماكن بعيدة عن مكان إقامتهن.

في نفس السياق، وإلى جانب النساء العاطلات، تمثل النساء غير النشيطات مكونا أساسيا في ساكنة NEET. فبالإضافة إلى تأثير الإحباط المترتب عن طول انتظار الحصول على فرصة شغل، ثمة كذلك الضغط المجتمعي المرتبط بتقسيم الأعمال المنزلية[47]، والتي تقع في معظمها على عاتق النساء – من رعاية الأطفال والمسنين، والقيام بالمهام المنزلية المختلفة – مما يشكل عائقا أساسيا يحول دون وصول النساء من هذه الفئة إلى سوق الشغل.

وأخيرا، يمكن أن تشكل الإعاقة والأمراض طويلة الأمد عقبة رئيسية تواجه الشباب في سعيهم للحصول على فرصة عملهم الأولى. وهو وضع يزيد من حدة التفاوتات التي تعاني منها هذه الشريحة الاجتماعية الهشة منذ انطلاق مشوارها التعليمي.

- **يحدث الانقطاع الثالث عند فقدان الشباب لوظائفهم**، إذ تكون هناك صعوبة في الانتقال بين وظيفتين. ويعزى هذا الانقطاع لأسباب متعددة، بما في ذلك الأسباب العرضانية المرتبطة بالبيئة الاقتصادية كتقلبات الظرفية وهشاشة النسيج المقاولاتي. كما يمكن أن يرجع انقطاع المسار المهني للشباب إلى عوامل مرتبطة بتجاربهم المهنية. ويتجلى ذلك في تعرض بعض الشباب للإحباط أو اتخاذهم قرار ترك العمل طواعية بحثا عن فرص أفضل، وذلك غالبا بعد سلسلة من التجارب السلبية الناجمة عن عدم احترام شروط الشغل اللائق، وتدني مستويات الأجور، مقترنة أحيانا بوجود حالات عنف أو سوء معاملة. ويعزى هذا الوضع إلى محدودية مؤهلات هؤلاء الشباب أو إلى عدم ملاءمة دبلوماتهم لاحتياجات السوق، مما يحرمهم من إيجاد فرص شغل جديدة لائقة.

أجوبة المشاركات والمشاركين خلال الاستشارة المواطنة

في ما يتعلق بالأسباب المؤدية إلى وضعية NEET، ركزت الأجوبة على غياب فرص الشغل (34٪)، يليها الهدر المدرسي (26.8٪) وعدم توافق الشهادات الدراسية مع متطلبات سوق الشغل (26.5٪). في المقابل، اعتبر عدد قليل منهم أن الزواج المبكر للفتيات والإعاقة من الأسباب المؤدية إلى وضعية NEET.

45 – المندوبية السامية للتخطيط،2019 .

46 – المرصد الوطني للتنمية البشرية واليونيسف – شباب NEET بالمغرب :دراسة نوعية، سنة 2020

47 – يظهر البحث التي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط في ما يخص استعمال الوقت أن النساء يخصصن ما يصل إلى سبعة أضعاف الوقت الذي يقضيه الرجال في القيام بالمهام المنزلية.

وبوجه عام، يطرح تعدد العوامل المتسببة في حدوث كل من الانقطاعات الثلاث التي تعترض مسار حياة الشباب مدى نجاعة وفعالية السياسات العمومية المعمول بها. إذ من المفترض أن تشكل هذه السياسات الضمانة الأساسية لتمكين شباب NEET من تجاوز العقبات التي تواجههم في مسارهم. وتتجلى الحاجة إلى هذه السياسات بشكل أوضح لدى فئة شباب NEET الذين ينحدرون من أوساط فقيرة أو هشة، وبالتالي يفتقرون إلى الموارد المالية الضرورية[48] لتفادي الاقصاء الاجتماعي.

4. جهود متواصلة من طرف السلطات العمومية لكنها تظل متفرقة ودون حجم التحديات التي تطرحها ظاهرة الشباب « NEET »

بالرغم من عدم توفر بلادنا على سياسة عمومية تستهدف بشكل خاص إشكالية الشبابNEET، إلا أن مسألة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب أصبحت تحظى بأهمية بارزة، حيث أضحت من أولويات السلطات العمومية على مدى العقدين الماضيين، وذلك بالموازاة مع العديد من المبادرات المتخذة من قبل النسيج الجمعوي المحلي. خلال هذه الفترة، وخاصة ابتداءً من منتصف سنوات 2000، تم تنفيذ العديد من الإصلاحات والتدابير لصالح الشباب، سواء في مجال التعليم أو التكوين أو تعزيز فرص الشغل. وقد تزامنت هذه الجهود مع السياسات العرضانية التي تستهدف فئات وشرائح واسعة من السكان، بما في ذلك الشباب، على غرار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والخدمة العسكرية الإجبارية وإعادة إدماج السجناء.

في هذا الصدد، لا بد من التمييز بين عدة مستويات في ما يتعلق بتدخل السلطات العمومية:

- **يتعلق المستوى الأول بجميع التدابير الرامية إلى ضمان تمدرس الأطفال والحد من ظاهرة الهدر المدرسي.** وفي هذا الشق، اتخذت سلسلة من الإجراءات لمعالجة أسباب ظاهرة الهدر، سيما من خلال (1) تخفيف عبء بعض النفقات المدرسية على الأسر الفقيرة، عبر برنامج تيسير ومبادرة »مليون محفظة«، و(2) تحسين سبل الولوج للمؤسسات التعليمية والنهوض بالجوانب اللوجستيكية وتوفير مدارس القرب على امتداد مجموع التراب الوطني من خلال برامج ومشاريع مثل المدارس الجماعاتية، بالإضافة إلى تحسين وسائل النقل المدرسي وتوفير المطاعم المدرسية والداخليات، وكذلك (3) إحداث آليات لإعادة إدماج الأطفال ضحايا الانقطاع المدرسي، كمبادرة مدرسة الفرصة الثانية على الرغم من أن تغطيتها تظل غير كافية[49].

وبالرغم من التقدم الملموس على الصعيد الكمي، مثل تحسن معدلات التحاق الأطفال بالمدارس في الأسلاك التعليمية الثلاثة (معدل تمدرس بنسبة 100٪ على مستوى التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي الاعدادي في السنة الدراسية 2022-2023، وبنسبة 76.9٪ على مستوى التعليم الثانوي التأهيلي[50])، تظل نتائج السياسات العمومية المعمول بها في هذا المجال من حيث الجودة دون مستوى الطموحات

48 – المرصد الوطني للتنمية البشرية واليونيسف – شباب NEET بالمغرب :دراسة نوعية، سنة 2020

49 – حسب الإحصائيات الصادرة عن الوزارة الوصية، لم يستفد سوى 31.222 طفل خلال السنة الدراسية 2023/2022، أي ما يعادل 9.5٪ فقط من مجموع التلاميذ الذين ينقطعون عن الدراسة كل سنة

50 – حصيلة تقييم قطاع التربية الوطنية والتعليم الاولي بالأرقام والمؤشرات برسم السنة الدراسية 2023/2022.

المنشودة .كما تشهد على ذلك مؤشرات تقييم التعلم المنجز[51]، فإن نسبة 30٪ فقط من تلاميذ التعليم العمومي يتمكنون من المقرر عند استكمال التعليم الابتدائي، في حين تبلغ هذه النسبة بالكاد 10٪ بالنسبة للمرحلة الإعدادية[52]. ومن المرجح أن يكون هذا الأداء الضعيف عاملا رئيسيا في استمرار ظاهرة الشبابNEET، حيث يشجع على مغادرة المدرسة نتيجة الإحباط الناجم عن الرسوب المتكرر، ويؤثر بشكل سلبي على فرص تشغيل هؤلاء الشباب فيما بعد (نقص المؤهلات أو عدم ملاءمة التكوين مع متطلبات سوق الشغل). إلى جانب أوجه القصور في عملية التعلم، تجدر الإشارة أيضا إلى عوامل أخرى كالصعوبات التي يواجهها العديد من الأطفال في المناطق القروية والجبلية في ما يتعلق بالوصول إلى المدارس، و ضعف أو غياب المرافق و التجهيزات ، سيما على مستوى المدارس الفرعية.

ومن جهة أخرى، يظهر جليا أن الإصلاحات التي تم تنفيذها في السابق لم تكن كافية لتقديم خدمات توجيه مُلائمة من أجل مساعدة التلاميذ على انتقاء مسارات التعليم أو التكوين الملائمة لكل حالة على حدة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن تدارك هذه النقائص يوجد في صلب خارطة الطريق الجديدة لإصلاح المدرسة العمومية (2022-2026)[53] مما قد يسهم، في حال تطبيقه على الشكل الأمثل، في تقليص حالات الهدر المدرسي.

- **يتعلق المستوى الثاني بتعزيز عرض التكوين المهني**. وبالفعل، شهد نظام التكوين المهني تنزيل سلسلة من الخطط والبرامج بغية تقديم عروض تكوين متنوعة وملائمة لاحتياجات سوق الشغل، والتي تقدم بدائل ملموسة للتعليم النظامي. وبشكل أكثر تحديدًا، فقد أبرزت الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم للفترة 2015-2030 ضرورة اعتماد مجموعة من التدابير لتأهيل قطاع التكوين المهني، وهو ما شكل إطارًا مواتيًا لوضع الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني (2021) التي تدعو إلى توسيع الانفتاح على الوسط القروي والشرائح الاجتماعية المنحدرة من الأوساط الهشة. كما شهد القطاع سنة 2019 إطلاق الورش الملكي المتعلق بإحداث 12 مدينة للمهن والكفاءات بطاقة استيعابية لاستقبال 34.000 متدرب سنويا ترتكز على عرض تكويني متنوع موجه نحو المهن الجديدة، وفضاءات بيداغوجية حديثة تهدف لتحفيز تنمية مهارات المتدربين وتثمين الرأسمال البشري.

ومع ذلك، يبقى العرض الحالي للتكوين المهني غير قادر على تلبية الطلب المتزايد، حيث يقدر معدل الإقبال بـ1.7 مرة[54] مقارنة مع القدرة الاستيعابية لمؤسسات التكوين المهني، وهو ما يحرم أكثر من 200.000 طالب في المتوسط من التسجيل في مسالك التكوين المهني. ومن ناحية أخرى، شهد معدل إتمام مسار التكوين المهني انخفاضًا متواصلاً، حيث انتقل من 73٪ سنة 2011 إلى 61٪[55] سنة 2018، مما يطرح مدى توفر عوامل نجاح وجاذبية التكوين المهني، فضلاً عن مآل المتدربين الذين ينقطعون عن التكوين.

51 – البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات لسنة 2019

52 – خارطة الطريق 2022 2026- الخاصة بإصلاح المدرسة العمومية

53 – الالتزام رقم 4

54 – يبلغ معدل الاقبال 3.8 مرة في المسالك التقنية المتخصصة، بحسب إحصائيات القطاع المكلف بالتكوين المهني برسم سنة 2020-2021

55 – أهم مؤشرات نظام التكوين المهني لسنة 2019-2020

وبالرغم من أن معدل إدماج خريجي معاهد التكوين المهني في سوق الشغل يفوق 80٪[56]، إلا أن معدل البطالة يسجل مستويات مرتفعة (28.9٪ للتقنيين و المتخصصين و20.9٪ لحاملي شهادات التخصص المهني و19.4٪ لحاملي شهادات التأهيل المهني)[57] بالمقارنة مع معدل البطالة الوطني الذي بلغ 9.2٪ (سنة 2019)[58]. وغالبا ما يعمل خريجو معاهد التكوين المهني في ظروف غير ملائمة سواء في ما يتعلق بالأجور المتدنية التي لا تتجاوز 3000 درهم لدى 80٪[59] من الخريجين أو في ما يخص عقود العمل التي تكون شفوية بالنسبة لـ 60٪ من المناصب[60]، الشيء الذي يزيد من هشاشة العمل وضعف الاستقرار المهني.

كما أن منظومة التكوين المهني لا تستوعب نسبة مهمة من الشباب المنحدرين من الوسط القروي حيث تظل عروض التكوين جد محدودة، مقارنة مع الوسط الحضري. وبالفعل، « يتركز التكوين المهني في المناطق الحضرية وعلى وجه الخصوص في حواضر الأقاليم».[61]

- يتعلق المستوى الثالث بإدماج الشباب في سوق الشغل، علما أن معظم هذه التدابير لا تستهدف حصرا فئة الشباب .NEET و في هذا الصدد، يمكن الوقوف على البرامج التالية:

• **تمتد المرحلة الأولى من نهاية الثمانينات إلى حدود سنة** 2005، حيث كانت تهدف السياسة الحكومية إلى تعويض انخفاض فرص التوظيف في القطاع العمومي، نتيجة لتوصيات برنامج التقويم الهيكلي، من خلال تحفيز التشغيل الذاتي، لاسيما في ظل القدرة المحدودة للقطاع الخاص على استيعاب اليد العاملة عن طريق التوظيف الدائم. ومن بين التدابير الرئيسية التي شهدتها هذه الفترة، نستحضر إحداث برنامج «قروض المقاولين الشباب» سنة 1987، و برنامج «العمل من أجل التوظيف» لفائدة خريجي التعليم العالي العاطلين عن العمل لمدة تزيد عن السنة، وبرنامج إنشاء حاضنات المقاولات للتغلب على نقص مقرات العمل الذي يعاني منه المقاولون الشباب.

وبالنظر إلى نموذج برنامج «قروض المقاولين الشباب» يتضح أن هذه المبادرة، رغم مساهمتها في خلق فرص التشغيل الذاتي، لم ترق نتائجها على أرض الواقع إلى مستوى التوقعات. وتظهر نتائج تقييم البرنامج المذكور عن وجود اتجاه متنام لحالات التخلف عن سداد القروض[62]. ويمكن الإشارة إلى عدة عقبات حالت دون بلوغ البرنامج المذكور وسياسة النهوض بالتشغيل الذاتي النتائج المرجوة خلال تلك الفترة بشكل عام[63]، لاسيما (1) في غياب الثقافة المقاولاتية لدى حاملي المشاريع، (2) وغياب التأطير ومواكبة الشباب، خاصة خلال مرحلة

56 – بحسب تصريح السيد يونس سكوري وزير الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغيرة والشغل والكفاءات أمام البرلمان بتاريخ 23 أكتوبر 2023
https://www.maroc.ma/fr/actualites/le-taux-dintegration-des-diplomes-de-la-formation-professionnelle-sur-le-marche-du#:~:text=2420%20Octobre%202023-,Le%20taux%20d'int%C3%A9gration%20des%20dipl%C3%B4m%C3%A9s%20de%20la%20formation%20professionnelle,et%20des%20Comp%C3%A9tences%2C%20Younes%20Sekkouri.

57 – مذكرة اخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول المميزات الرئيسية للسكان النشيطين العاطلين والنشيطين في حالة الشغل الناقص خلال سنة 2020

58 – مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول المميزات الرئيسية للسكان النشيطين العاطلين خلال سنة 2020 والنشيطين في حالة الشغل الناقص

59 – دراسة ميدانية لتتبع الادماج المهني لخريجي التكوين المهني لسنة 2016

60 – نفس المرجع

61 – المرصد الوطني للتنمية البشرية و اليونسيف، الدراسة النوعية حول شباب NEET في المغرب، سنة 2020

62 – تشير المعطيات الصادرة عن مجموعة البنوك الثلاث، التي تمول ما يقرب من 80٪ من المشاريع ضمن برنامج قروض تحفيز المقاولين الشباب، إلى ارتفاع ملحوظ في حجم الملفات المتأخرة عن سداد الديون المستحقة عليها بحلول 31 ماي 1998. وقد بلغ عدد هذه الملفات 2270 ملفاً، أي ما يمثل نسبة 32٪ من إجمالي المشاريع الممولة، بينها 503 ملفًا في حالة نزاع – إحالة ذاتية رقم 2016/27 حول المقاولة الذاتية، رافعة للتنمية وإدماج القطاع غير المنظم

63 – نفس المرجع

تأسيس وانطلاق المشروع، و (3) الدور المحدود للمنظمات والجمعيات المهنية في مواكبة الشباب حاملي المشاريع، و(4) ضعف أداء الخدمات العمومية في ما يتعلق بتنفيذ التدابير المتخذة، و(5) نقص التنسيق والتخطيط وغياب رؤية استشرافية مشتركة بين الجهات المعنية، و(6) ارتفاع تكلفة التمويل و(7) استمرار صعوبة حصول الشباب على التمويل البنكي وعلى الأماكن المخصصة للعمل.

• **تُغطي المرحلة الثانية الفترة الممتدة من سنة** 2005 **إلى** 2019، وتميزت هذه المرحلة بالانكباب على إشكالية التشغيل، خصوصا بالنسبة للشباب، وذلك من خلال تنفيذ برامج وطنية محددة الأهداف بالإضافة إلى إطلاق مخططات قطاعية متنوعة، مثل مخطط المغرب الأخضر و مخطط تسريع التنمية الصناعية. كما تم التفكير خلال هذه المرحلة في وضع تدابير لدعم تشغيل الشباب تراعي بعض أوجه القصور المسجلة خلال المرحلة السابقة في التسعينات، والتي تشمل بشكل خاص ضعف المواكبة المقدمة للشباب الحامل للمشاريع ومسألة قابلية التشغيل لدى الشباب.

وإجمالا، رغم كون هذه البرامج قد أسهمت في إدماج نسبة مهمة من الشباب في سوق الشغل، إلا أن الحصيلة تظل دون المستوى الكفيل بسد النقص الكبير في فرص الشغل المتاحة، سيما في ظل التدفق المستمر للشباب إلى سوق الشغل سنويا[64]. ويزداد هذا الوضع تعقيدا حيث تشير تقارير المؤسسات العمومية والدولية إلى ضرورة توخي الحذر عند تقييم نتائج هذه البرامج التي غالبا ما تستند إلى مؤشرات مرتبطة بالتدابير و الموارد المعبأة أكثر من ارتباطها بمؤشرات النتائج والأثر. وحسب ما ورد في تقرير البنك الدولي والمندوبية السامية للتخطيط الصادر سنة 2021 حول واقع التشغيل، فإن نسبة ضئيلة لا تتجاوز 1٪ من الشباب يتمكنون من الحصول على فرص شغل عبر الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات. وبالمثل، تظل الوساطة المؤسساتية ذات جاذبية محدودة، إذ كشف بحث أنجزته المندوبية السامية للتخطيط سنة 2019[65] أن 5٪ فقط من العاطلين يلجؤون إلى مؤسسات الوساطة للبحث عن فرص شغل.

في ما يخص بعض البرامج مثل برنامج **إدماج** الذي تمت مراجعته سنة 2016، ظهرت مجموعة من الاختلالات على الرغم من تحقيقه بعض الإنجازات الملموسة على مستوى الادماج. وتتجلى أبرزهذه الاختلالات في التركيز على الشباب الحاصل على الشهادات على حساب الشباب غير الحامل للشهادات، إضافة إلى ضعف جاذبية البرنامج بالنسبة لبعض فئات الخريجين، وكذلك الصعوبات المتعلقة بالتنقل التي تواجه الشباب المنحدر من المناطق القروية أو ذات التنمية الاقتصادية المحدودة، دون إغفال المخاطر المترتبة أحيانا عن سوء استغلال بعض المقاولات لهذه النوعية من البرامج[66].

أما بالنسبة لبرنامج **تأهيل**، ورغم تسجيله زيادة في عدد المستفيدين بين سنتي2010 و2019، سيما في ما يتعلق بإعادة التكوين لفائدة القطاعات الناشئة (FSE) والتكوين التعاقدي من أجل التشغيل (FCE)، فيجدر التذكير ببعض النواقص التي شابت هذا البرنامج. وتتمثل في عدة جوانب، من بينها محدودية التغطية المجالية للبرنامج، مما يثير إشكالية صعوبة التنقل التي يواجهها الباحثون عن عمل، فضلا عن إشكالية نقص الأطر المتخصصة في مجال التكوين في المهن الخاصة بالقطاعات الصاعدة.[67]

64 – تقرير الإحالة الذاتية حول تقييم البرامج الموجهة للشباب خلال الفترة 2016–2021.

65 – مذكرة حول خصائص السكان النشطين العاطلين عن العمل سنة 2019.

66 – المرصد الوطني للتنمية البشرية - تقرير حول التنمية البشرية سنة 2020 «واقع الشباب في المغرب».

67 – نفس المرجع

في ما يتعلق **ببرنامج دعم التشغيل الذاتي**، أفاد القطاع الحكومي الوصي أن البرنامج لا يزال يعاني من عدة نواقص، لاسيما تشتت المسؤوليات بسبب تعدد الجهات المتدخلة، وضعف مستوى رضا المستفيدين عن الكيفيات المعتمدة في التمويل البنكي، إلى جانب مسار موحد يسري على جميع حاملي المشاريع دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصياتهم، وضعف المواكبة البعدية لإنشاء المشاريع[68]. ولقد لوحظ بخصوص هذه النقطة الأخيرة، أن شبابيك المواكبة لا تتوفر على الوسائل اللوجستيكية والموارد البشرية الكفيلة بضمان عملية التتبع بعد إطلاق المشاريع أو لمساعدة الشباب حاملي المشاريع على تجاوز العقبات التي تعترضهم[69].

في ما يخص **نظام المقاول الذاتي**، فقد شهد تطورا ملحوظا منذ إطلاقه سنة 2015، خاصة بين الشباب دون سن 34، حيث بلغت نسبتهم حوالي 54٪[70] من إجمالي فئة المقاولين الذاتيين. ويعزى ذلك جزئيا إلى المزايا الضريبية والمحاسبية التي يقدمها هذا النظام، فضلا عن تبسيط مسطرة تأسيس المقاولة. ومع ذلك، لوحظ تحول في هذا الاتجاه منذ سنة2021، حيث سجل عدد المنخرطين في هذا النظام انخفاضا ملحوظا[71]. ويمكن تفسير هذا التراجع في جاذبية هذا النظام بعدة عوامل؛ أبرزها القيود المفروضة على رقم المعاملات وعلى التوظيف، التي تعيق قدرة المقاولين الذاتيين على تطوير حجم مشاريعهم بالإضافة إلى خطر الحجز على الممتلكات الشخصية في حالة نشوء نزاع، يليها تطبيق نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض على المنخرطين في نظام المقاول الذاتي بدءا من سنة 2022، الأمر الذي زاد من الأعباء المالية الملقاة على عاتقهم. وأخيرا، اعتماد إصلاحات ضريبية في قانون المالية لسنة 2023 والمتعلقة بالمقاولين الذاتيين للحد من ممارسات بعض المقاولات التي تستغل هذا النظام لعدم التصريح بالعاملين لديها، وهو ما قد يؤثر سلبا على الامتياز الضريبي التنافسي لنظام المقاول الذاتي كوسيلة لإدماج الشباب في سوق الشغل المنظم.

• **انطلقت المرحلة الثالثة من تحول السياسة العمومية الموجهة للنهوض بالتشغيل عقب أزمة كوفيد-19**

وفي هذا السياق، اتخذت السلطات العمومية توجهات استراتيجية في مجال النهوض بتشغيل الشباب، سعيا منها لتدارك بعض أوجه القصور ومواطن الضعف التي شابت البرامج السابقة. اتسمت هذه المرحلة الثالثة بإطلاق جيل جديد من البرامج، من أبرزها برنامج «انطلاقة»، و«فرصة»، و«أنا مقاول»، و«أوراش»، وذلك في انتظار صياغة الاستراتيجية الوطنية للتشغيل وريادة الأعمال في أفق سنة 2035.

يمثل برنامج «**انطلاقة**» مبادرة تم إطلاقها ابتداء من يناير 2020 و تهدف أساسا إلى النهوض بالمقاولة، سيما لدى الشباب حاملي المشاريع. وعلى الرغم من حداثة البرنامج و المعطيات المفصلة التي تمكننا من إجراء تقييم موضوعي و دقيق لآثاره، إلا أنه تجدر الإشارة إلى ما يتسم به هذا البرنامج من تنوع في الخدمات التي يقدمها. إذ يعتبر بمثابة أداة تمويل بتكلفة مناسبة، ويقدم خدمات المواكبة والتوجيه، بالإضافة إلى استهدافه مجموعة متنوعة من الفئات السكانية، بما في ذلك الشباب حاملي المشاريع، سيما في المناطق القروية.

68 – تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول نجاعة البرامج العمومية الموجهة للشباب خلال الفترة الممتدة 2016-2021.

69 - Rapport de La Fondation européenne pour la formation (2015), par Aomar IBOURK - Les politiques de l'emploi et les programmes actifs du marché du travail au Maroc.

70 - www.ae.gov.ma

71 - Rapport d'activité de la DGI de 2022

إلا أنه يلاحظ من خلال النتائج الأولية لهذا البرنامج أن الحصول على التمويل لا يكون متاحا دائما، وهو ما ينعكس في ارتفاع معدل رفض الطلبات من 25٪ سنة 2020 إلى 39٪ سنة2021، والذي غالبا ما يبرر بغياب سياسة حقيقية خاصة بمواكبة حاملي المشاريع[72]. وهو ما يحيلنا على مدى أهمية تقديم المواكبة والاستشارة لحملة المشاريع. واستنادا إلى ما أدلى به الفاعلون الذين جرى الإنصات إليهم من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول هذا البرنامج في تقاريره الأخيرة[73]، ثمة بعض الجوانب التي تستدعي إعادة النظر، بما في ذلك تكوين الشباب الحاملين للمشاريع، وتحسين جودة خدمات المواكبة المقدمة لهم، إلى جانب تبسيط الإجراءات الإدارية. ختامًا، لابد من الإشارة إلى انعدام وجود أي آلية محددة لتقييم أداء هذا البرنامج.

أما برنامج «**فُرصة**» فهو يقدم للشباب بمن فيهم حملة المشاريع أو الأفكار المقاولاتية، مجموعة متكاملة من الخدمات تشمل التكوين والمواكبة وتمويل المشاريع مع إمكانية الاستفادة من خدمات الحاضنات المحلية للمقاولات، بالإضافة إلى تقديم تمويل يصل إلى 100.000 درهم. يتميز البرنامج أيضا بضمان المساواة في توفير الفرص لجميع حاملي المشاريع، بالاستناد إلى جودة المشروع وقابلية تطبيقه على أرض الواقع، فضلا عن مدى التزام صاحب المشروع. ويسعى البرنامج كذلك إلى تحقيق نوع من الإنصاف المجالي والمساواة بين الجنسين، مستهدفا مجموعة واسعة من الشباب لتجاوز النواقص التي تم رصدها سابقا. ومع ذلك، يبدو أن المواكبة البعدية لإنشاء المشاريع لم تحظ بالاعتبار الكافي، إذ تركز أساسا على تيسير التمويل.

ودائما في سياق النهوض بروح المقاولة لدى الشباب، شهدت سنة 2023 إطلاق برنامج «**أنا مقاول**»، وذلك في إطار مقاربة تهدف إلى توسيع دائرة المستفيدين لتشمل الوحدات الاقتصادية غير المنظمة الراغبة في الاندماج في الاقتصاد المنظم، بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي لحاملي المشاريع بهدف تغطية نفقات المساعدة التقنية في ما يخص الحصول على التمويل، والتكوين، وتعزيز القدرة على التدبير.

في ما يتعلق ببرنامج «أوراش»، يهدف هذا الأخير إلى معالجة إحدى النقائص الرئيسية الموجهة للبرامج في المرحلة السابقة، ألا وهي تركيز الاهتمام على الباحثين عن عمل الحاصلين على شهادات على حساب الأشخاص بدون مؤهلات. ومن هذا المنطلق، جاء برنامج «أوراش» لتيسير ولوج هؤلاء الأشخاص إلى فرص الشغل، مما يخول لهم في نفس الوقت تجويد مهاراتهم فضلا عن رفع قابليتهم للتشغيل.

و في إطار مواصلة المجهودات المبذولة، قامت السلطات العمومية باقتراح نسخة معدلة، حيث سعت إلى زيادة عدد فرص الشغل الدائمة إلى 50.000 من مجموع 150.000 فرصة شغل مستهدفة. ومع أن تقييم الأثر النهائي لهذا البرنامج قد يبدو سابقا لأوانه، من الأهمية بمكان تسليط الضوء على خطر زيادة هشاشة فرص الشغل، وسيما تلك المخصصة للشباب، إذ تظل مناصب الشغل المؤقتة الأكثر انتشارا على الرغم من الجهود المبذولة.

72 – عرض السيد والي بنك المغرب خلال اجتماع لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، يوم 15 فبراير 2022

73 – الإحالة الذاتية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول نجاعة البرامج العمومية الموجهة للشباب خلال الفترة 2016-2021.

وفي المجمل، تعاني معظم البرامج المعمول بها للنهوض بالتشغيل الذاتي من غياب دراسات دقيقة وعلمية لتقييم الأثر[74]، حيث من المفترض أن يباشر بهذا التقييم فور بدء تنفيذ هذه البرامج، مما يحيلنا على إشكالية أخرى تتعلق بتوفر المعطيات التفصيلية والدقيقة اللازمة لتتبع المستفيدين وتقييم أثر هذه البرامج.

- يتعلق المستوى الرابع ببرامج خاصة تستهدف فئات مختلفة من الشباب:

• الادماج عن طريق الخدمة العسكرية: يبرز الدور الحيوي الذي تضطلع به الخدمة العسكرية الاجبارية، في نسختها الجديدة التي جرى إطلاقها سنة 2019، باعتبارها تجربة متميزة في مجال تكوين وإدماج الشباب في المجتمع. إذ توفر مجموعة متنوعة من برامج التكوين التقني والمهني، التي تُعطي الأولوية للجانب العملي بنسبة تصل إلى 70٪، وذلك في شتى الميادين والتخصصات التي تصل إلى نحو ستين تخصصا متاحا على مستوى وحدات القوات المسلحة الملكية، مع الحرص على تكييفها مع انتظارات وتطلعات الشباب. في نسخة سنة 2022، شهد عدد المسجلين في الخدمة العسكرية الإجبارية ارتفاعًا بنسبة 33٪ مقارنة بنسخة سنة 2019، حيث بلغ عددهم 178.166شابًا يتراوح سنهم بين 19 و25 سنة. ويحصل هؤلاء الشباب، عند انتهاء فترة خدمتهم، على شهادات تعزز فرص تشغيلهم.

• قابلية التشغيل لدى نزلاء السجون: كما يبرز الدور الرئيسي والفاعل الذي تضطلع به المندوبية السامية لإدارة السجون وإعادة الإدماج في مسار إعادة إدماج النزلاء. وترتكز المقاربة الجديدة التي اعتمدتها المندوبية السامية على مبدأ التقييم الفردي لكل نزيل، تليه مواكبة شخصية لضمان عملية إعادة الإدماج بعد الإفراج عنه. ويبقى الهدف المنشود من هذه السياسة هو استثمار الفترة الزمنية في السجن وتقديم مجموعة متنوعة من برامج التعليم و التكوين، وتوفير فرص شغل داخل السجن، وكذلك التكوين في المهن والمهارات التي تتناسب مع قدرات واهتمامات السجناء لإيجاد فرص شغل بعد قضاء العقوبة.

- يتعلق المستوى الخامس بتطوير الشراكة مع الفاعلين في القطاع الجمعوي، لاسيما في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بهدف مواكبة أنشطتهم في عملية الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب. ويُعزى اللجوء إلى هذا النوع من الشراكات إلى عدة عوامل، منها قدرة الجمعيات على التواصل مع عدد أكبر من الشباب، وبناء علاقة ثقة مع الشباب، والقيام بأنشطة متنوعة سواء كانت اقتصادية، أو اجتماعية، أو ثقافية، أو رياضية.

في هذا الإطار، تشدد المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على تعزيز التعاون بين الفاعل العمومي والمجتمع المدني، مؤسسة بذلك لمقاربة جديدة في الشراكة مع القطاع الثالث. وهكذا، ركز تنفيذ البرنامج الثالث الخاص بتحسين الدخل والادماج الاقتصادي للشباب، وبالأخص فئة شباب NEET، على إشراك الفاعلين في المجتمع المدني على المستوى الترابي.

74 – ينسجم هذا التحليل مع ما أشار إليه المجلس الأعلى للحسابات في تقريره لسنة 20192020–، وأيضًا مع التقرير المشترك للبنك الدولي والمندوبية السامية للتخطيط بعنوان «واقع التشغيل في المغرب – تحديد معوقات سوق الشغل الدامج – 2021». « Le secteur de l'emploi au Maroc – Recenser les obstacles à un marché du travail inclusif – 2021 »

وهكذا، يتم تكليف الجمعيات بمسؤولية تنفيذ وتدبير جميع المراحل، باستخدام نظام تتبع وتقييم على مستوى المنصة المخصصة لاستقبال الشباب، والتي تشمل 112 وحدة، وتوجيههم إما نحو البرامج العمومية للتكوين والتشغيل، أو نحو الجمعيات الأخرى المتخصصة في مواكبة المقاولات وإنشاء المشاريع[75].وتقوم الجمعيات المنتقاة للمشاركة في هذا البرنامج بتوقيع عقود تمويل مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتستند هذه العقود إلى الأداء وتحقيق النتائج. ويتضمن العقد تقديم تمويل بقيمة 5000 درهم عن كل فرد يستفيد من خدمة الاستقبال والتوجيه، و10.000 درهم عن كل فرد يستفيد من الدعم الرامي إلى الإدماج في سوق الشغل، و11.500 درهم عن عملية المواكبة في إنشاء المقاولات. ويتم توزيع هذه المبالغ على مرحلتين: المرحلة السابقة والمرحلة اللاحقة للإدماج، مع التركيز الخاص على هذه الأخيرة لضمان تأثير مستدام لهذه الخطوة بعد تنفيذها.

تم اعتماد هذا النوع الجديد من الشراكة أيضًا في برامج جهوية أخرى موجهة لإدماج الشباب[76]. وفي هذا الصدد، يلاحظ أنه بالرغم من المبادرات الناجحة التي تقوم بها بعض منظمات المجتمع المدني في مجال مواكبة شباب NEET، إلا أن معظم الفاعلين في المجتمع المدني لا يتوفرون على الإمكانيات البشرية والتقنية والمالية اللازمة لإبرام شراكات مع القطاع العام، الأمر الذي يعيق تطوير الشراكة بين القطاعين العام والقطاع الثالث، خاصة في ظل غياب التدابير الضرورية للرفع من مستوى أداء المجتمع المدني وتمكينه.

- **تذكير بأبرز الاستنتاجات المتعلقة بالتدابير العمومية المتخذة في هذا المجال :**

بشكل عام، يجدر التأكيد على أن الإصلاحات طويلة الأمد التي تم تنفيذها في مجال مكافحة الهدر المدرسي وتعزيز التكوين المهني والنهوض بتشغيل الشباب قد ساهمت في تقليص معدل شباب NEET في المغرب. ومع ذلك، تظل هذه التدابير غير كافية أمام حجم التحديات التي تطرحها هذه الظاهرة. وتتلخص أوجه القصور الرئيسية التي تم رصدها على مستوى السياسات العمومية في ما يلي:

- غياب سياسة مندمجة مخصصة للشبابNEET، مما يترك المجال مفتوحا لتعدد و تراكم مختلف البرامج الموجهة للشباب، فضلا عن تعدد الجهات المتدخلة (القطاعات الحكومية، القطاع الخاص، الجمعيات، الجماعات الترابية)، دون وجود التقائية فعلية فيما بينها.
- عدم كفاية البرامج الحالية المنفذة لإدماج الشباب بالمقارنة مع الحجم الحالي لفئة NEET والتدفق المهم لأعدادها.
- تغطية مجالية غير كافية لبنيات الاستقبال والتعليم والتكوين المهني والتوجيه والإدماج المهني للشباب، سيما على حساب المناطق المعزولة والعالم القروي.
- تدني جودة التعليم ومحدودية تأثير إصلاحات نظام التعليم على ظاهرة الهدر المدرسي.
- قصور في آليات التوجيه المدرسي.
- ظروف عمل غالبا ما تكون غير ملائمة لحاملي شهادات التكوين المهني.

75 – عرض قدمته المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في جلسة إنصات بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتاريخ 2 مارس 2023.

76 – انظر الملحق رقم 6

- ضعف إقبال الشباب على آليات الوساطة المؤسساتية للإدماج في سوق الشغل.
- مواطن ضعف في سياسات تحفيز التشغيل الذاتي من حيث المواكبة البعدية لحاملي المشاريع الشباب.
- نقص في النظم المعلوماتية الخاصة برصد وتتبع شباب NEET في مختلف المستويات الترابية (الجهة، الإقليم، الجماعة).
- غياب دراسات دقيقة وعلمية لتقييم أثر أغلب سياسات إدماج الشباب، علما أنه ينبغي مباشرة هذه العملية منذ بدء تنفيذ البرامج المعنية.
- غياب خدمات الدعم النفسي للشباب المنقطع عن الدراسة أو العاطل عن العمل لفترة طويلة.
- خصاص في بنيات استقبال الشباب في وضعية إعاقة (المدارس، التكوين المهني، إلخ) .
- ضعف الموارد البشرية والمالية للجمعيات التي تقدم برامج دعم الشباب.
- قصور في التواصل بشأن البرامج التي تهدف إلى إدماج الشباب في سوق الشغل، حيث لاتزال غير معروفة بشكل كافي من قبل الشباب.

أجوبة المشاركات و المشاركين في الاستشارة المواطنة« أشارك»

غالبية المشاركين، بنسبة 78٪، لا يعلمون بوجود برامج عمومية أو مبادرات من المجتمع المدني موجهة إلى دعم شباب NEET بينما أفاد 22٪ فقط من المشاركين معرفتهم بهذه البرامج والمبادرات، ومن أبرزها برامج فرصة، وأوراش، وإنطلاقة، ومدرسة الفرصة الثانية، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وبرنامج المقاول الذاتي، والتكوين بالتناوب.

5. نحو مقاربة مندمجة لتعزيز الإدماج الاجتماعي و الاقتصادي لشباب « NEET »

انطلاقا من هذا التشخيص، وبغية معالجة ظاهرة شباب NEET وتسريع الادماج الاجتماعي والاقتصادي لهذه الفئة من الشباب، **يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتبني مقاربة دامجة ترتكز على خمسة محاور أساسية:**

1. تعزيز قدرات رصد وتتبع شباب NEET والفئات الهشة من الشباب؛
2. وضع تدابير وقائية تفاديا لوقوع الفئات الهشة من الشباب في وضعيةNEET؛
3. إرساء منظومة موسعة لاستقبال وتوجيه شبابNEET نحو حلول ملائمة لوضعياتهم المختلفة؛
4. تعزيز خدمات وبرامج إدماج شباب NEET من حيث العرض و الجودة و الفعالية؛
5. وضع إطار للحكامة يرتكز على تقوية التقائية البرامج وتكاملها والتنسيق المستمر بين الفاعلين المعنيين.

المحور الأول: تعزيز قدرات رصد وتتبع الشباب «NEET» والفئات الهشة من الشباب

تهدف التدابير المقترحة على مستوى هذا المحور إلى توفير المعطيات اللازمة الكفيلة بالرصد والاستهداف الدقيقين لشباب NEET ، وتيسير عملية تتبع مساراتهم والتغيرات التي تطرأ عليها إثر الانقطاعات التي قد تعترضهم خلال مراحل الدراسة والتكوين وولوج سوق الشغل. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي:

- إنشاء نظام معلوماتي وطني ذي امتداد جهوي لرصد شباب NEET وتتبع مساراتهم، يضم معطيات متقاطعة من مصادر متعددة، سيما السجل الاجتماعي الموحد والأجهزة الإحصائية التابعة لقطاعات التعليم والتكوين والتشغيل، معززة بمعطيات مستمدة من أنظمة معلوماتية أخرى مثل الإحصاء العام للسكان والسكنى، وصناديق الحماية الاجتماعية، وإدارة السجون، والخدمة العسكرية، وغيرها.
- القيام بعمل ميداني من أجل رصد الشباب NEET غير المدرجين في قواعد المعطيات المذكورة أعلاه، وذلك من خلال تعبئة المعطيات المتوفرة لدى الجمعيات على مستوى الأحياء والدواوير، والتي تكون على اتصال مباشر مع هذه الفئة من شباب NEET.
- إدراج البعد الوقائي على هذا النظام المعلوماتي من خلال جمع المعطيات حول الشباب الذين يعتبرون، بالنظر إلى ظروفهم، أكثر عرضة للوقوع في وضعية NEET.
- تجويد الإحصائيات الرسمية المتعلقة بشباب NEET على المستوى الوطني والجهوي والرفع من وتيرة نشر التقارير الدورية حول هذه الفئة.

المحور الثاني : إرساء منظومة موسعة لاستقبال شباب «NEET» وتوجيههم نحو حلول ملائمة لوضعياتهم المختلفة

يهدف هذا التدبير إلى إحداث منظومة ذات امتداد جهوي موسع بهدف إنشاء قنوات تواصل فعّالة مع الشباب الموجودين في وضعية NEET، وذلك من خلال استقبالهم في بيئة تعزز من الثقة المتبادلة، ومن ثم إجراء تشخيص لوضعياتهم المختلفة وتوجيههم نحو الحلول أو البرامج التي تتناسب بشكل أمثل مع احتياجاتهم. وتكتسي هذه المنظومة أهمية قصوى في سياق يتسم بتعدد برامج الإدماج من ناحية، وقلة بنيات التوجيه لفائدة شباب NEET الذي غالبا ما يفتقر إلى المعلومات اللازمة للتعرف على الحلول المتاحة واختيار أنسبها من ناحية أخرى. وفيما يلي مجموعة من التدابير المقترحة في هذا الصدد :

- تطوير شبكة مكثفة من بنيات الاستقبال والاستماع والتوجيه، على غرار منصات الشباب التابعة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تغطي كل الجماعات الترابية وتخضع لميثاق موحد يحدد أدوارها وأنشطتها ومسؤولياتها. ويوصي المجلس بما يلي:

  – أن يشرف على تنشيط هذه البنيات فرق عمل مصغرة تلقت تكوينا خاصا في مجال الاستماع والتوجيه. وتتمثل مهمتها في استقبال وتشخيص كل حالة على حدة من أجل توجيهها إلى خدمة إعادة الإدماج الأكثر ملاءمة لوضعية المعني بالأمر.

  – أن تكون متصلة بنظام معلوماتي موحد عبر ملء استمارات إلكترونية بالمعطيات حول شباب NEET

الذين يتم استقبالهم، مما يتيح إمكانية تتبع هؤلاء الشباب إلى غاية انخراطهم في حلول الإدماج التي يتم توجيههم إليها.

- أن تحمل هذه البنيات علامة (Label)مميزة تسهل تعرف الشباب NEET عليها، والعمل على تيسير احتضانها من لدن المؤسسات التي تتوفر على امتداد ترابي موسع والتي تشمل اختصاصاتها توفير خدمات التوجيه أو المواكبة في مجال التشغيل أو إنشاء المقاولات. ومن بين المؤسسات المحتضنة، يمكن الإشارة على سبيل المثال إلى الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، والغرف المهنية وغرف التجارة، والمراكز الجهوية للاستثمار، والجماعات الترابية، ومراكز التعاون الوطني ودور الشباب، بالإضافة إلى بعض الجمعيات المعتمدة في إطار تعاقدي مع تمكينها من الدعم الملائم مقابل احترام تام لدفتر تحملات مضبوط.

- أن يتم تزويد هذه البنيات، بصفة منتظمة عبر منصة إلكترونية، بالمعلومات المفصلة و المحينة حول كل حلول الإدماج التي توفرها السلطات العمومية أو المجتمع المدني المحلي في مجالات التكوين والتشغيل ودعم المقاولة مع العمل على تسهيل ولوج الشباب إلى هذه المنصة الإلكترونية مباشرة عبر الهواتف الذكية مثلا، لتكوين فكرة عن الحلول المتاحة في حال تعذر عليهم التنقل إلى بنيات الاستقبال.

- توظيف وتكوين باحثين ميدانيين متخصصين في مجال التواصل والتوجيه يعملون بتعاون مع هيئات المجتمع المدني من أجل البحث عن الشباب المحبط على مستوى الأحياء والدواوير والتواصل المباشر معهم من أجل تشجيعهم على التوجه إلى بنيات الاستقبال.

- برمجة قوافل للتواصل والتوجيه في المناطق النائية التي يصعب فيها إنشاء بنيات الاستقبال المتخصصة.

- تقديم تحفيزات لشباب NEET لحثهم على التسجيل بنقط الاستقبال المذكورة: هواتف ذكية أو شرائح هاتفية لتسهيل الوصول إلى الإنترنت، لتيسير الولوج لبعض الخدمات كالنقل العمومي و خدمات أخرى[77]، بما فيها دراسة إمكانية تقديم دعم مالي مشروط بالنسبة لشباب NEET في حالة الهشاشة الشديدة.

المحور الثالث: تعزيز خدمات و برامج إدماج شباب «NEET» من حيث العرض و الجودة و الفعالية

يهدف هذا التدبير تجويد خدمات الإدماج الحالية الموجهة إلى الشباب وتحسين فعالياتها، بالإضافة إلى تعزيزها بتدابير وحلول إضافية سواء عبر برامج عمومية أو مبادرات المجتمع المدني. وفي هذا الصدد، يوصى باتخاذ:

تدابير لإدماج شباب NEET المنقطعين عن الدراسة والذين هم في سن التمدرس الاجباري، من خلال :

- توسيع نطاق التغطية الجغرافية لمدارس الفرصة الثانية-من الجيل الجديد، مع تزويدها بالتجهيزات الملائمة وتعبئة كفاءات بيداغوجية متخصصة. وهذا يتطلب أيضًا تعبئة أكبر لفعاليات المجتمع

77 – يقترح المرصد الوطني للتنمية البشرية في دراسته حول شباب «*NEET*» منح الشباب محفظة إلكترونية (E-wallet) للاستفادة من بعض الخدمات الاجتماعية.

المدني وخبراء من القطاع الخاص لتقديم خدمات التكوين في المهارات الأساسية، وكذلك في المهارات الشخصية (Soft skills) واللغات والتكوين المهني لفائدة المنقطعين عن الدراسة من أجل إعادة إدماجهم.

- تنويع برامج التكوين المقدمة من قبل مدارس الفرصة الثانية وتعزيزها بشهادات تأهيل معترف بها لتسهيل إدماجهم المهني.
- ضمان إعادة إدماج أكثر مرونة للشباب الخرّيجين من مدارس الفرصة الثانية في مسالك التكوين المهني التابعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، وخاصة شهادات الاعتراف بالخبرة المكتسبة عن طريق التعلم ومستويات التأهيل والتخصص.
- إعفاء شباب NEET من رسوم التسجيل في مؤسسات التكوين المهني وإعطائهم تلقائيا منح دراسية إثر التحاقهم بمعاهد التكوين المهني التابعة لمكتب التكوين المهني و إنعاش التشغيل.
- توفير المزيد من عروض التكوين قصيرة المدة حول مهارات الرقميات أو مهن إبداعية ثقافية/ رياضية أو مهن متعلقة بخدمات رعاية الأشخاص، التي لا تستلزم توفر مستوى تعليمي عال ويمكنها استيعاب عدد كبير من شباب NEET.

تدابير لإعادة إدماج شباب NEET في سن 18 أو أكثر في سوق الشغل :

- تقديم خدمات دعم ملائمة لوضعية وحاجيات شباب NEET من أجل الرفع من قابليتهم للتشغيل أو تيسير عملية إدماجهم، تحت إشراف جمعيات أو خبراء من ذوي التجربة، وذلك في إطار تعاقدي يكرس تكامل الأدوار مع البرامج العمومية، من خلال القيام بـ :
  - الوساطة مع مؤسسات التكوين المهني من أجل إدماج شبابNEET.
  - دورات تكوينية قصيرة المدة معترف بها لفائدة شباب NEET في مجال المهارات التقنية واللغات.
  - المواكبة في البحث والحصول على فرص التدريب أو الشغل داخل المقاولات.
  - مواكبة قبلية و بعدية لإنشاء مشاريع التشغيل الذاتي والمقاولات الصغيرة جدا.
  - الرفع من جودة وفعالية الخدمات المقدمة من طرف الوكالات والبرامج العمومية سواء في مجال المواكبة القبلية و البعدية لحاملي المشاريع أو في ما يتصل بخدمات الوساطة في مجال التشغيل من خلال تنويع العروض وتكوين الرأسمال البشري والتتبع الدقيق للمستفيدين، مع اعتماد أسلوب تقييم مبني على النتائج.
- وضع تحفيزات لإدماج ربات البيوت NEET في سوق الشغل، من خلال :
  - تحفيز انخراط ربات البيوت من فئة NEET في العالم القروي في أنشطة مدرة للدخل ضمن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مع توفير الدعم والمواكبة المناسبين.
  - تقديم دعم مالي محدد المدة للمقاولات التي تشغل شابات من فئة NEET.

- تقديم تمويلات تحفيزية للشابات ربات البيوت الراغبات في إنشاء مقاولة ذاتية.
- تمكين ربات البيوت ضمن فئة شباب NEET، خصوصا في العالم القروي، من رفع قدراتهم المهنية وحظوظ إدماجهن عبر الاستفادة من برامج تكوين تأهيلية معتمدة في مهن مختلفة وحسب خصوصيات كل جهة، مع الحرص على اعتماد توقيت أكثر مرونة يتلاءم مع خصوصيات هذه الفئة.
- إطلاق خطة وطنية لفتح دور حضانة عمومية أو داخل المقاولات مقابل تحفيزات.
- اتخاذ التدابير التي من شأنها تشجيع اللجوء إلى أشكال العمل الجديدة داخل المقاولات كالعمل عن بُعد، العمل بدوام جزئي، المرونة في ساعات العمل، وغيرها.

المحور الرابع : وضع تدابير وقائية تفاديا لوقوع الفئات الهشة من الشباب في وضعية «NEET»

تهدف هذه التدابير إلى معالجة أوجه القصور والاختلالات التي تؤدي إلى ظهور أفواج جديدة من شباب NEET من خلال تقديم حلول وقائية، سواء لتجنب الهدر المدرسي أو لتعزيز قابلية التشغيل وتيسير ولوج الشباب إلى سوق الشغل. وفي هذا الصدد، يوصي المجلس بمجموعة من التدابير التي يمكن تجميعها حسب الفئات المعنية

1 - تدابير للحد من الهدر المدرسي :

◂ تدابير وقائية تهم بالأخص الشباب في سن التمدرس الذين يواجهون صعوبات في التعلم :

- التفعيل الصارم لإلزامية التعليم حتى سن السادسة عشرة ووضع حد لظاهرة طرد التلاميذ عند الرسوب المتكرر، مع اقتراح حلول لتأهيلهم من خلال تمكينهم من تأطير مدرسي يقوم على دورات دعم مجانية يقدمها مهنيون مختصون أو عبر تغيير مسارهم، سيما عن طريق تسجيلهم في التكوين المهني، كل حسب مؤهلاته.
- إحداث خلايا للإنصات والدعم النفسي والتوجيه المدرسي داخل المؤسسات المدرسية تهتم برصد التلاميذ الأكثر عرضة للهدر المدرسي من خلال تتبع بعض المؤشرات الاستباقية (غيابات متكررة، اضطرابات في التعلم، تغير في السلوك، تدهور نتائج التحصيل المدرسي، إلخ) من أجل توجيههم نحو الحل الأنسب لوضعيتهم (الدعم التربوي، الدعم النفسي، إلخ). كما يستوجب هذا التدبير تسريع وتيرة تعميم دروس الدعم والتقوية التي تم إطلاقها على مستوى المدارس العمومية مع توفير العدد الكافي من الأطر التربوية المختصة.
- تطوير عروض تكوين متخصصة لفائدة الشباب الذين يعانون من اضطرابات في التعلم، من خلال إشراك شبكة موسعة من الجمعيات المعتمدة على مستوى مجموع التراب الوطني، وذلك بهدف تجنيب هذه الفئة الهشة الهدر المدرسي.

◂ تدابير تهم الشباب في سن التمدرس في العالم القروي:

- تسريع تعميم المدارس الجماعاتية في العالم القروي، مع تحسين مستوى تجهيزها بالمرافق الضرورية.
- توسيع نطاق خدمة النقل المدرسي الإقليمي.

◄ تدابير تهم الشباب في سن التمدرس والذين يوجدون في وضعية إعاقة أو يعانون من مشاكل صحية:

- ملاءمة التأطير البيداغوجي وكذا التجهيزات والبنيات التحتية وإدراج الرقميات الملائمة على مستوى المؤسسات التعليمية لفائدة الشباب الذين يوجدون في وضعية إعاقة أو يعانون من الأمراض المزمنة التي قد تعيق التمدرس، مع الأخذ بعين الاعتبار نوع ودرجة الإعاقة سواء الجسدية أو النفسية.

2 - تدابير للرفع من قابلية التشغيل لدى الشباب وتيسير ولوجهم إلى سوق الشغل :

- تعزيز عرض التكوين المهني في المناطق القروية في مستويات التأهيل والتخصص، لاسيما في المهن ذات الصلة بالأنشطة الاقتصادية الخاصة بكل جهة.
- ضمان ملاءمة التكوين مع حاجيات سوق الشغل عبر[78]:

– تقديم تحفيزات للمقاولات لتشجيعها على الانخراط الفعلي في تطوير برامج التكوين بالتناوب لفائدة الشباب. وفي المقابل، يتعين على المقاولات المعنية ضمان توفير التأطير والمتابعة للمتدربين بما يتناسب مع احتياجاتهم.

– إعداد إطار مرجعي موحد للمهن والكفاءات يضم الأطر المرجعية المتوفرة لدى بعض المؤسسات مثل الغرف المهنية، والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، مع توسيعه ليشمل المهن والحرف التي لم تدرج بعد، واعتماده أثناء تصميم برامج التكوين المهني لتحقيق توافق أكبر مع احتياجات سوق الشغل.

– إشراك القطاع الخاص في تحديد محتوى التكوينات وتحديد مسالك التكوين المهني، وكذلك في تسيير مؤسسات التكوين في بعض المهن والتخصصات على غرار بعض القطاعات كقطاع صناعة السيارات و الطيران.

- استباق حاجيات سوق الشغل (الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات) من خلال وضع تخطيط استراتيجي استشرافي يأخذ بعين الاعتبار التحولات البنيوية الكبرى (ديموغرافية، تكنولوجية، اقتصادية...)، والتي من شأنها أن تأثر على حدة ظاهرة شبابNEET مستقبلا.
- تعزيز التواصل مع الشباب داخل المؤسسات التعليمية وعبر وسائل الإعلام من أجل تغيير الصورة النمطية التي تربط التكوين المهني بالفشل الدراسي.

78 – تم الاسترشاد عند وضع هذه التوصيات بالتجارب المتبعة في مجال التكوين بالتناوب في كل من ألمانيا وسويسرا، كما هو موضح في الملحق رقم 7.

المحور الخامس : وضع إطار للحكامة يرتكز على تقوية التقائية البرامج وتكاملها والتنسيق المستمر بين الفاعلين المعنيين

يبقى نجاح المقاربة المندمجة التي يقترحها المجلس رهينا بوضع إطار مؤسساتي وفق مبادئ الحكامة الجيدة، سيما من خلال:

- إسناد مهمة تنسيق وتتبع تنزيل البرامج الرامية إلى إدماج شباب NEET إلى لجنة خاصة تحت رئاسة رئيس الحكومة، تضم جميع الفاعلين المعنيين بقضايا التعليم والتكوين والتشغيل على الصعيدين الوطني والجهوي، مع الحرص على إشراك هيئات المجتمع المدني التي تشتغل عن قرب مع فئة شباب NEET.
- ملاءمة الحلول المقترحة مع الطبيعة غير المتجانسة لشباب NEET، و مع الخصوصيات المحلية لكل جهة، من خلال تنزيل ترابي في مستوياته الدنيا مع الحرص على الإشراك الفعلي للجماعات الترابية بجميع مستوياتها.
- مواكبة هذه البرامج بنظام للتتبع والتقييم تشرف عليه مؤسسات مستقلة، ويتيح إجراء دراسات أثر دقيقة وعلمية لمختلف التدابير المتخذة.
- بلورة استراتيجية موسعة للتواصل على الصعيدين الوطني والمحلي، تستهدف شباب NEET، وتضمن تزويدهم بالمعلومات اللازمة حول البرامج المتوفرة والتدابير المتخذة.
- إرساء إطار تعاقدي محدد بوضوح بين السلطات العمومية ومنظمات المجتمع المدني الشريكة (شراكة القطاع العام-القطاع الثالث) المنخرطة في تنفيذ البرامج ذات الصلة، يحدد المسؤوليات ودفاتر تحملات مضبوطة وتقييم النتائج.
- ترسيخ مبدأ المقاربة التشاركية من خلال تنظيم «مناظرة وطنية حول شباب NEET، بمشاركة جميع الأطراف ذات الصلة، لاستقاء آرائهم ومناقشة الطابع المركب لوضعية شباب NEET، وتدارس الحلول الممكنة.
- ضرورة تسريع وتيرة الإصلاحات الكبرى على مستوى السياسات الاجتماعية والاقتصادية كالتعليم، والتكوين المهني، والدعم الاجتماعي، والسياسات القطاعية في شقها المتعلق بخلق فرص الشغل.

أجوبة المشاركات و المشاركين في الاستشارة المواطنة «أشارك»

في ما يتعلق بالإجراءات التي ينبغي اتخاذها لتسهيل الادماج الاجتماعي والمهني لشبابNEET، تم التأكيد على الأولويات التالية: -1 تنفيذ سياسة عمومية دامجة تستهدف الشباب NEET (بنسبة 31٪ من الأجوبة)، -2 دعم المقاولة والتشغيل الذاتي (بنسبة 30٪من الأجوبة)، -3 تعزيز إحداث المدارس/ التكوين المهني للفرصة الثانية (بنسبة 23٪ من الأجوبة)، -4 تشجيع الاندماج من خلال الفنون والرياضة (بنسبة 16٪ من الأجوبة).

ملاحـق

الملحق 1 : لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التشغيل والعلاقات المهنية

الخبراء
التهامي الغرفي
أرمون هاتشويل
محمد حوراني
النقابات
محمد علوي
خليل بنسامي (الرئيس)
بوخالفة بوشتى (مقرر اللجنة)
نجاة السيمو (نائبة الرئيس)
المنظمات المهنية
أحمد أبوه
محمد بنجلون
محمد بولحسن
عبد الكريم فوطاط
علي غنام
منصف كتاني (مقرر الموضوع)
رياض امحمد
المجتمع المدني
سيدي محمد كاوزي
كريمة مكيكة
محمد مستغفر (نائب مقرر اللجنة)
فئة الشخصيات التي تمثل المؤسسات والهيئات المعنية بالصفة
خالد لحلو
خالد الشدادي
لبنى اطريشة

الخبراء الذين واكبوا عمل اللجنة

الخبراء الدائمون بالمجلس	عفاف حكم كريم المقري
الخبيرة الدائمة المكلفة بالترجمة	نبيلة ضريف

الملحق 2 : لائحة الفاعلين الذين جرى الإنصات إليهم

قطاعات الحكومية	• وزارة الداخلية –المبادرة الوطنية للتنمية البشرية • وزارة الاقتصاد والمالية • وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة • وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية • وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة • وزارة الشباب والثقافة والتواصل • وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات • وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني • الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني
مؤسسات وطنية وعمومية	• الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات • وكالة التنمية الاجتماعية • مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل • المندوبية السامية للتخطيط • المرصد الوطني للتنمية البشرية • وكالة التنمية الفلاحية • المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج • الشركة الوطنية للضمان ولتمويل المقاولة «تمويلكم»

منظمات دولية	• اليونسيف • منظمة العمل الدولية • Lab Emploi • بعثة الاتحاد الأوروبي في المغرب • الوكالة الألمانية للتعاون الدولي • الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية • المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
هيئات مهنية	• الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى
جمعيات المجتمع المدني	• التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة • اتحاد جمعيات الدور العائلية القروية • الفيدرالية الوطنية لجمعيات آباء وأمهات وأولياء التلامذة بالمغرب • رابطة التعليم الخصوصي • مؤسسة علي زاوا • جمعية تيبو المغرب • جمعية شفاء • جمعية رواد المغرب الشباب • جمعية ISCOS Marche Maroc • مؤسسة مبادرة بالمحمدية • جمعية التأهيل للشباب • جمعية رؤى التكنولوجيا

الخبراء	• عمر إيبورك • David Goeury • Olivier Deau • زكرياء القادري • مراد بنطاهر • منصف الكتاني
مجموعات من شباب NEET أو كانوا في وضعية NEET	
زيارة ميدانية	• عمالة مراكش

الملحق 3: نتائج الاستشارة المواطنة على منصة «أشارك»

في إطار الإعداد لرأي المجلس حول «شباب لا يشتغلون، ليسوا بالمدرسة، ولا يتابعون أي تكوين "NEET": أي آفاق للإدماج الاقتصادي والاجتماعي ؟»، أطلق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي استشارة مواطنة عبر منصته «أشارك» ما بين 8 شتنبر و 29 أكتوبر 2023، لاستقاء آراء وتمثلات المواطنات والمواطنين حول هذا الموضوع.

وقد بلغ عدد التفاعلات في هذه الاستشارة 35396 منها 1266 إجابة، و188 تعليق على صفحات المجلس في شبكات التواصل الاجتماعي.

خصائص المشاركات و المشاركين في الاستشارة المواطنة

تمثل الساكنة الحضرية أغلبية المشاركات والمشاركين في الاستشارة المواطنة المتعلقة بشباب NEET بنسبة 86٪، مقابل 14٪ فقط من الوسط القروي. ومن حيث النوع الاجتماعي، نجد أن الرجال قد شكّلوا نسبة 73٪ من إجمالي عدد المشاركين، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف نسبة مشاركة النساء في هذه الاستشارة.

وتتشكل تركيبة المشاركات والمشاركين من فئتين عمريتين رئيسيتين: الفئة العمرية الأولى تضم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 39 سنة (47٪)، بينما تشمل الفئة العمرية الثانية الأفراد من 15 إلى 24 سنة (28٪). في ما يخص النسب المتبقية، فتتوزع على الفئتين العمريتين التاليتين: من 40 إلى 59 سنة بنسبة 19٪، و60 سنة فما فوق بنسبة 6٪.

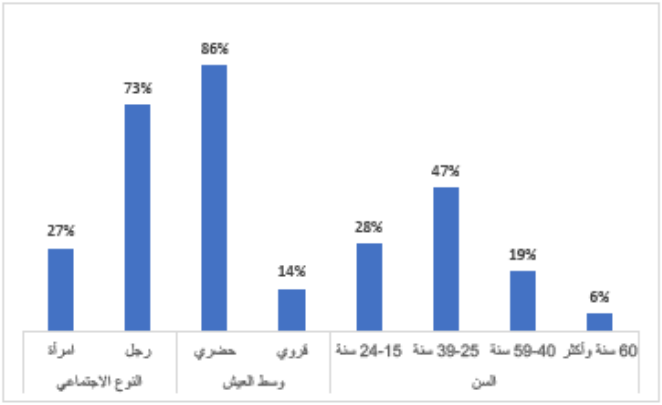

يتشكل المشاركات والمشاركون بشكل أساسي من الطلبة (25٪)، والعاطلين عن العمل (18٪)، إضافةً إلى أصحاب المهن الحرة (9٪)، والموظفين في القطاع العمومي (16٪). ويلاحظ تركز ما يقارب من ثلثي المشاركات و المشاركين في كل من جهة الدار البيضاء-سطات (20٪)، وجهة الرباط-سلا-القنيطرة (19٪)، تليها جهة الشرق (13٪)، وجهة فاس-مكناس (12٪).

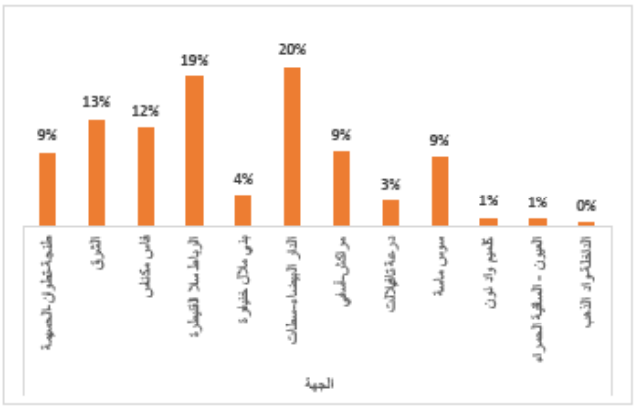

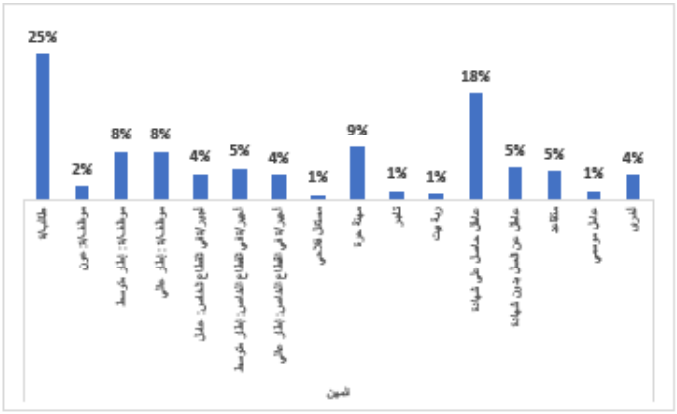

أبرز مخرجات الاستشارة المواطنة

يبرز أن نسبة 63٪ من الإجابات لا يعتبر أصحابها أنفسهم ضمن فئة شباب NEET، في حين أن نسبة 83٪ من المشاركات و المشاركين يعرفون عددًا من الشباب المنتمي إلى هذه الفئة في محيطهم الاجتماعي. كما أوصت بعض التعليقات عبر مواقع التواصل الاجتماعي بضرورة القيام بجرد لعدد الشباب الذين ينتمون لهذه الفئة، واستكشاف مختلف جوانب ومكونات هذه الظاهرة لفهمها وتجاوزها بشكل أفضل. وقد تم التأكيد على هذه النقطة أيضا في التفاعلات المنشورة على منصة أشارك، حيث تم الاجماع على ضرورة «المبادرة بوضع تشخيص شامل للوضع الاجتماعي والاقتصادي للشباب NEET على المستوى المحلي، (...) وذلك لتقييم إمكانات الشباب، وتحديد الموارد المتاحة، والتعرف على التحديات الحقيقية التي يواجهونها.»

تعتبر ما يقرب من ثلاثة أرباع الإجابات في الاستطلاع (73٪) أن وضعية شبابNEET تهم الشبان أكثر من الشابات، بينما يعتقد ما يقرب من ثلثيهم (61٪) أن وضعية الشباب المنحدر من الوسط الحضري هم الأكثر عرضة لهذا الوضع. كما يعتبر المشاركات و المشاركون، بنسبة تصل إلى 60٪، أن شباب NEET تهم في المقام الأول أولئك الذين لم يتحصلوا على شهادات دراسية. وبالفعل، أكد العديد من متابعي صفحة المجلس الاقتصادي والاجتماعي و البيئي على وسائل التواصل الاجتماعي ضرورة التمييز بين فئة NEET وبين الخريجين العاطلين عن العمل، مشيرين إلى أن الأولوية يجب أن تُولى للإدماج الاجتماعي والمهني لهذه الفئة الأخيرة.

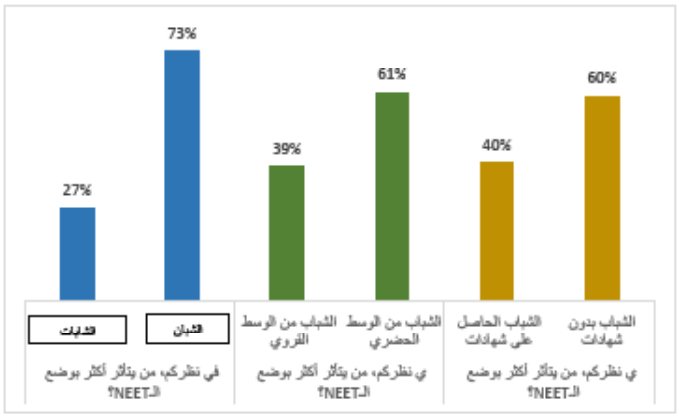

في ما يتعلق بالعوامل المؤدية لوضعية شبابNEET، أشار المشاركات والمشاركون في الاستطلاع بدايةً إلى الصعوبات الناجمة عن الإدماج المهني. وفي هذا الإطار، عزوا السبب إلى غياب فرص الشغل (75.12٪)، غير أنهم في الآن ذاته يرون أن الدبلومات لا تتوافق مع متطلبات سوق الشغل (59.24٪). كما، تمت الإشارة إلى الأسباب المرتبطة بالانقطاعات التي تواجه المسارات الشخصية للشباب. وعليه، يرى أكثر من نصف المشاركات والمشاركين (59.95٪) أن الهدر المدرسي يقود إلى وضعيةNEET، في حين يشير حوالي واحد من كل خمسة مشاركين (17.38٪) إلى أن الزواج المبكر للفتيات يشكل أحد أسباب هذه الظاهرة. بالمقابل، تعتبر 11.77٪ من الإجابات أن الإعاقة قد تسفر عن وضعية NEET. أما الإدمان، فقد تمت الإشارة إليه كعامل للهدر المدرسي سواء في التعليقات عبر شبكات التواصل الاجتماعي للمجلس أو في المساهمات المنشورة على منصة «أشارك»، حيث تم اعتبارها كأحد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة.

تجدر الإشارة إلى أنه خلال ورشة عمل مواطنة حول موضوع الشباب NEET التي نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لفائدة أعضاء الجمعية المغربية للبرلمانيين الشباب في المغرب، تصدر عامل الهدر المدرسي قائمة الأسباب التي تؤدي إلى وضعية NEET تلاها غياب فرص الشغل، وعدم تناسب الشهادات مع احتياجات سوق الشغل، و وضعية الإعاقة، وأخيرًا الزواج المبكر للفتيات.

في نظركم، ما هي الأسباب الرئيسية المؤدية إلى وضعية NEET ؟

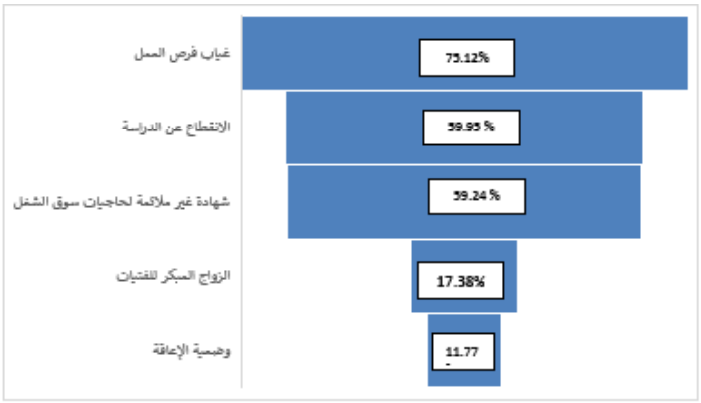

وتكشف مخرجات الاستشارة المواطنة أن الأغلبية الساحقة من المشاركات و المشاركين، أي بنسبة 78٪، لا علم لهم بوجود برامج عمومية أو مبادرات للمجتمع المدني موجهة إلى دعم الشبابNEET ، بينما أفادت نسبة 22٪ فقط معرفتها بهذه البرامج والمبادرات.

وفي مقدمة البرامج التي أشار إليها المشاركات والمشاركون، تأتي البرامج المخصصة للمقاولة بنسبة 43.75٪. وتبرز بشكل خاص مبادرات مثل «فرصة» بنسبة 22.06٪، و«انطلاقة» بنسبة 7.35٪، ومنصات الشباب بنسبة 4.41٪.

كما أشارت 33.45٪ من الإجابات إلى البرامج الاجتماعية، حيث تأتي المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في المقدمة بنسبة 27.57٪، يليها كل من برامج التعاون الوطني و برامج مؤسسة محمد الخامس للتضامن.

و في ما يتعلق بالبرامج المرتبطة بالتشغيل، فقد وردت في 25.74٪ من الأجوبة مع تركيز خاص على برنامج «أوراش» بنسبة 18.38٪. وتجدر الإشارة إلى أن أحد المشاركين أورد في إجابة تلقائية البرنامج الخاص بفرص الشغل بالخارج الذي تشرف عليه الوكالة الوطنية لتشغيل الكفاءات. كما تم استحضار الهجرة كحل لظاهرة الشباب NEET في التفاعلات عبر منصات التواصل الاجتماعي.

أما في ما يخص البرامج المتعلقة بالتكوين، فقد وردت في 15.07٪ من الأجوبة، حيث تأتي مدرسة الفرصة الثانية في المقدمة بنصف هذه النسبة (7.35٪)، يليها برامج التكوين المهني والتكوين بالتناوب. وقد أشار المشاركون أيضا إلى برامج أو مبادرات تشرف عليها جمعيات (12.13٪)، أو منظمات دولية (8.46٪)، مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الهجرة الدولية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والمجلس الثقافي البريطاني، والوكالة الفرنسية للتنمية، والوكالة البلجيكية للتنمية، ومنظمة أوكسفام.

يُشار إلى أن الخدمة العسكرية قد وردت في التعليقات كحل قادر على» تنوير طريق أولئك الذين تعثروا في مسارهم الدراسي « أو كبوصلة ترشد «أولئك الذين لايزالون يبحثون عن مكانتهم أو دورهم في البنية الاجتماعية ».

في إطار التدابير المقترحة لتسهيل عملية الادماج الاجتماعي والمهني للشباب من فئة NEET، أعطى المشاركات و المشاركون الأولوية لضرورة وضع سياسة عمومية مندمجة تستهدف هذه الفئة (67.14٪). ويوصي قرابة ثلثي المشاركات والمشاركين (63.82٪) بدعم المقاولة والتشغيل الذاتي بينما يرى ما يقارب 48.89٪ أنه يتعين تعزيز إنشاء مدارس وبرامج تكوين الفرصة الثانية. وأخيرًا، يرى 35٪ أنه من الأنسب تشجيع إدماج شباب NEET من خلال مجالات الفنون والرياضة. في هذا السياق، تشير إحدى المساهمات المنشورة على منصة «أشارك» على »أنه بوجه عام، يوجد نقص في الأنشطة المدرسية الموازية داخل المؤسسات التعليمية، مما يستدعي توفير بيئة مواتية لنماء و تطور التلميذ، تولد لديه متعة التعلم« .

التدابير التي ينبغي اتخاذها لتيسير الادماج الاجتماعي والمهني لشباب NEET

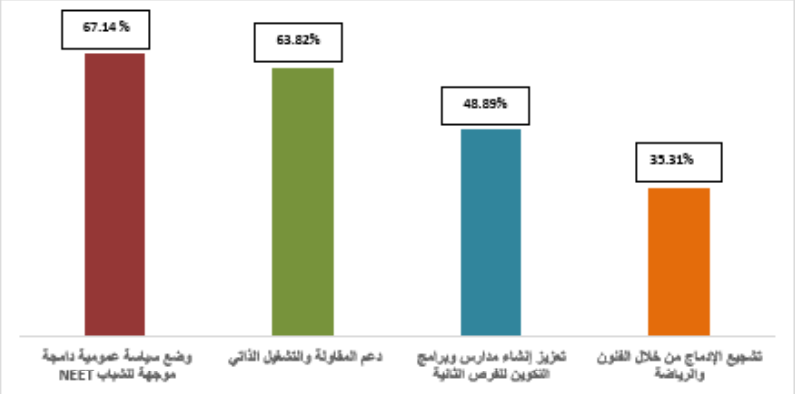

دائما في إطار الإجراءات التي يجب اتخاذها، يُذكر أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي قد تلقى اقتراحات أخرى عبر صفحاته على وسائل التواصل الاجتماعي.

أظهرت التفاعلات عبر منصات التواصل الاجتماعي توجها يختلف من حيث ترتيب الأولويات عما انتهت إليه نتائج الاستبيان. وهكذا، جاءت الموضوعات المتعلقة بالتكوين في مقدمة التعليقات بنسبة 28.19٪، يليها موضوع التشغيل بنسبة 13.83٪، ثم المقاولة بنسبة 7.45٪.

بالنسبة للتكوين، تطرقت التعليقات إلى أهمية الإبقاء على الشباب ضمن المنظومة التربوية أو إعادة دمجهم فيها، فضلاً عن ضرورة إنشاء آليات الفرصة الثانية، وتوفير برامج تكوين مهنية في مجالات واعدة. كما أشارت التوصيات إلى ضرورة تحسين الظروف المادية للأطر المكلفة بالتكوين والمتعلمين على حد سواء.

في ما يتعلق بموضوع التشغيل، تم التركيز بالأساس على ضرورة دعم المبادرات الكفيلة بخلق المزيد من فرص الشغل للشباب، سواء كانت مبادرات خاصة أو عمومية. لكنهم أكدوا أيضًا على أهمية الحرص على احترام النصوص التشريعية و التنظيمية المنظمة لمجال الشغل وضمان توفير ظروف العمل اللائق. علاوة على ذلك، تم تسليط الضوء على ضرورة التنزيل الترابي لبرامج التشغيل، بما يتلاءم مع

خصوصيات كل جهة. كما ذهبت بعض التعليقات إلى القول بأن تشجيع وتعزيز فرص الشغل يجب أن يصاحبه إحداث نظام خاص لمنح التعويضات لفائدة العاطلين عن العمل.

هذه التراتبية في سلم الأولويات قد شدد عليها غالبية المشاركات و المشاركين من جمعية شباب البرلمانيين في ورشة العمل التي نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول موضوع شباب NEET ، حيث اعتبروا أن التركيز على التربية والتكوين ودعم المقاولة يجب أن يحظيا بالأولوية لضمان الادماج الاجتماعي والمهني لشباب NEET.

الملحق رقم 4: شباب NEET ظاهرة عالمية ذات طابع بنيوي، منتشرة بشكل كبير بين النساء مع تركيز لدى الشباب ذوي المستوى التعليمي المتدني

تقدر نسبة شباب«NEET» في العالم بحوالي 23.5٪[79] مع تسجيل تباين ملحوظ من دولة لأخرى، حيث تسجل البلدان ذات الدخل المنخفض و ذات الدخل المتوسط الأدنى أعلى المعدلات في صفوف هذه الفئة بنسبة 28٪[80] في المتوسط، بينما تسجل البلدان ذات الدخل المرتفع أقل المعدلات، إذ تبلغ نسبة 10.4٪[81] حسب معطيات منظمة العمل الدولية و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية برسم سنة 2022.

الرسم البياني رقم 2 : تطور نسبة الشباب « NEET » في العالم

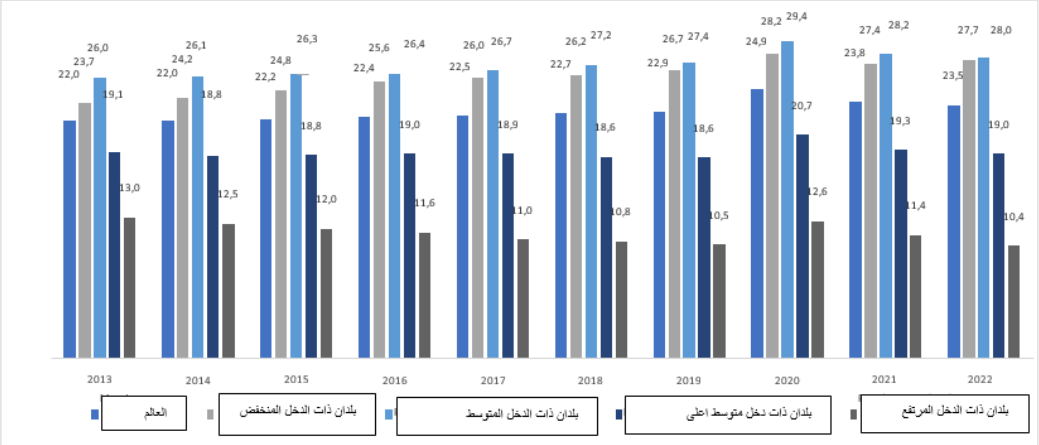

المصدر : منظمة العمل الدولية

يُظهر استقراء الفترة الممتدة من 2013 إلى 2022 أن البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى قد شهدت، قبل حلول أزمة كوفيد-19، منحى تصاعديا في نسب شباب «NEET» ليتفاقم الوضع بعدها بفعل الأزمة، حيث ساهمت في ارتفاع معدلات هذه الفئة على الصعيد الدولي بما يقرب من نقطتين مئويتين في الفترة ما بين سنتي 2019 و2020. ولقد ألقت جائحة كوفيد-19 الضوء مجددا على الهشاشة التي يعاني منها شباب «NEET» في مواجهة الأزمات الطارئة، مما يبرز الحاجة الماسة إلى تدخل السلطات العمومية لتيسير عملية إدماجهم الاقتصادي والاجتماعي.

79 – معطيات منظمة العمل الدولية لسنة 2022

80 – نفس المصدر

81 – نفس المصدر

ويكشف التوزيع الجغرافي لشباب NEET على الصعيد الدولي عن تباين واضح في تأثير هذه الظاهرة تبعا لمجموعة من المعايير الاجتماعية والديموغرافية. إذ يبرز معيار النوع الاجتماعي أن النساء أكثر عرضة لوضعية NEET من الرجال، حيث بلغ معدل NEET عند النساء 32.1٪ سنة 2022 مقابل 15.4٪ بالنسبة للرجال[82]. ويتضح أن هذا الفارق يظل أكثر اتساعا في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط الأدنى.

كما تشير المعطيات المتعلقة بشباب NEET في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن نسبة هذه الفئة تتزايد بشكل ملحوظ في الفئة العمرية من 20 إلى 24 سنة، مسجلة 14٪ سنة 2022، بينما بلغت نسبتهم 8٪ في الفئة الأصغر سنًا (19–15 سنة). إلى جانب السن والنوع الاجتماعي، يُسلط معيار المستوى التعليمي الضوء على تركز ظاهرة NEET بين الشباب ذوي المؤهلات المحدودة. ففي الاتحاد الأوروبي سنة 2019، وجد 36٪[83] من الشباب غير المتمدرسين أو الحاصلين على شهادة دراسية متواضعة أنفسهم في وضعية NEET.

وتضم فئة شباب NEET أيضا الأشخاص الذين يعانون من أمراض أو إعاقات، بما في ذلك الاضطرابات العقلية، حيث تصل نسبتهم إلى حوالي 7٪[84]. ويُعد الوضع الصحي المتدهور عاملا رئيسيا في السقوط في وضعية NEET، إذ يؤدي إلى توقف الدراسة نتيجة لعدم توافق البنية التحتية والبرامج التعليمية مع الاحتياجات الخاصة لهؤلاء الأفراد، فضلا عن تعرضهم للإقصاء من الحياة المهنية.

على الرغم من الجهود المبذولة لتوحيد التعريف وتوفير إحصاءات دولية بهذا الشأن، تجدر الإشارة إلى أن فئة شباب NEET تتسم بعدم التجانس نتيجة تنوع مكوناتها والتي تشمل عادة العاطلين عن العمل لفترات قصيرة وطويلة، والأشخاص الذين يعانون من الأمراض أو الإعاقة، والأشخاص الذين يتحملون الأعباء المنزلية، والأشخاص الذين يعانون من الإحباط، والأشخاص الراغبين في العودة إلى سوق الشغل. علاوة على ذلك، يختلف توزيع هذه الفئات بين شباب NEET من بلد لآخر اعتمادا على الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لكل بلد.

82 – نفس المصدر

83 - Giret Jean-François, Jongbloed Janine, Les jeunes en situation de NEET : le rôle des compétences de base, Céreq Bref, n°413, 2021,

84 - Society at a Glance 2016, OECD social Indicators, The NEET challenge: What can be done for jobless and disengaged youth?

الملحق : 5 الأسباب المؤدية لوضعية NEET حسب الفئات

تصنيف الأسباب	قائمة الأسباب	فئات الشباب NEETالأكثر تأثراً بهذه الأسباب
أسباب ماكرو اقتصادية	• نمو متواضع • انخفاض محتوى الشغل في النمو بسبب التحول الهيكلي للاقتصاد • هشاشة النسيج المقاولاتي مما يؤثر على قدرة المقاولات على الاستمرار وعلى ضمان استدامة مناصب الشغل التي تحدثها • أوجه القصور المسجلة على مستوى مناخ الأعمال والتي تعيق التشغيل الذاتي عند الشباب	• عامل عرضاني
أسباب مرتبطة بمرحلة الدراسة: الانقطاع الدراسي	• صعوبة الوصول إلى المدرسة بسبب بعد المسافة	• الشباب NEETفي سن التمدرس الإجباري، خصوصا في المناطق النائية.
	• عجز كبير في توفير برامج التكوين المهني في بعض المناطق، وخاصة في الوسط القروي	• الشباب NEETفي سن التمدرس الإجباري، خاصة في الوسط القروي.
	• نقص على مستوى خدمات التوجيه المدرسي	• رغم أن ضعف خدمات التوجيه يبقى عاما إلا أن تأثيره يكون غالبا أشد وطأة بالنسبة للشبابNEET الذين يكون والديهم ذوو مستوى تعليمي ضعيف وغير قادرين على توجيه أبنائهم، وكذلك الشباب القاطن في المناطق القروية أو في المناطق النائية.
	• إحباط الطلبة بسبب الرسوب المتكرر أو على إثر التعرض للعنف والتنمر في المدارس. • افتقار الأسر إلى الإمكانيات المادية لتوفير دروس الدعم لأبنائها، والتي باتت شبه ضرورية لمعالجة أوجه القصور في عملية التعلم داخل المنظومة التربوية، مما يعرض الشباب NEET في سن التمدرس الاجباري من الأوساط الفقيرة لمخاطر الفشل والانقطاع عن الدراسة، بخلاف التلاميذ المنحدرين من أوساط ميسورة نوعا ما والذين يتمكنون من الاستفادة من هذه الخدمات. • مغادرة المدرسة في سن مبكرة بغية مساعدة الأسرة	• الشباب NEETفي سن التمدرس الاجباري، من أسر فقيرة، ومن والدين ذوي مستوى تعليمي ضعيف أو منعدم.
	• – الزواج المبكر للفتيات في المناطق القروية	• النساء المتزوجات دون سن 18 سنة في المناطق القروية واللاتي تتحملن أعباء عائلية
	• الإعاقة، في ظل ضعف العرض التعليمي المُلائم لهذه الفئة	• الشباب NEET في سن التمدرس الاجباري من ذوي الإعاقة، بالإضافة الى انحدارهم من أوساط عائلية فقيرة

أسباب مرتبطة بمرحلة الانتقال من منظومة التعليم إلى سوق الشغل: عائق الوظيفة الأولى	• ضعف مستوى المؤهلات أو عدم ملاءمتها لاحتياجات سوق الشغل	• الشباب الذين تبلغ أعمارهم 18 سنة فما فوق العاطلون عن العمل أو غير النشيطين (بسبب الإحباط)
	• اعتبار الوساطة المؤسساتية غير كافية •	• الشباب الذين تبلغ أعمارهم 18 سنة فما فوق العاطلون عن العمل وذوو مؤهلات متدنية أو غير ملائمة والمنتمون إلى الطبقة الفقيرة أو المتوسطة
	• التمييز بين الجنسين: بحيث يحصل الذكور على فرص توظيف أكثر نسبيا نتيجة قدرتهم على الانتقال إلى مناطق ومدن بعيدة عن مقر سكناهم تكون أكثر ديناميكية مقارنة مع النساء اللاتي غالبا ما يجدن صعوبة في التنقل من أجل البحث عن عمل بسبب القيود الأسرية والمجتمعية بشكل عام أو لأسباب مرتبطة بالسلامة والأمن. • الثقل المجتمعي من حيث توزيع المهام المنزلية الذي يجعل المرأة تتحمل الجزء الأكبر منها	• الشابات بعمر 18 سنة فما فوق (العاطلات عن العمل أو غير النشيطات بسبب الإحباط)، وخاصة في المناطق القروية أو اللاتي يقطن في المناطق الحضرية التي تفتقر إلى الدينامية الكافية من حيث توفير فرص الشغل • الشابات NEET المتزوجات بعمر 18 سنة فما فوق واللاتي تتحملن مسؤوليات عائلية
	• الإحباط بسبب طول مدة البطالة	• الشباب العاطل عن العمل لفترة طويلة وغير النشيطين البالغين من العمر 18 سنة فما فوق
	• الإعاقة والأمراض طويلة الأمد	• الشباب الذين تبلغ أعمارهم 18 سنة فما فوق من ذوي الإعاقة والعاطلين عن العمل أو غير النشطين، مع تأثير مضاعف بسبب الانتماء إلى أسر فقيرة
أسباب مرتبطة بمرحلة الانتقال بين وظيفتين (لم يتم ذكر الأسباب المشتركة مع المرحلة الثانية لتجنب التكرار)	• الإحباط أو التوقف الطوعي عن العمل بحثا عن فرص أفضل بعد سلسلة من التجارب الفاشلة التي تجمع بين ظروف العمل غير اللائق والأجور غير المناسبة، مع أو بدون وجود حالات عنف وسوء المعاملة.	• الشباب العاطلون عن العمل الذين تبلغ أعمارهم 18 سنة فما فوق (باستثناء الباحثين عن عمل لأول مرة) ذوو مؤهلات ضعيفة أو غير كافية بالمقارنة مع متطلبات سوق الشغل

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على مخرجات جلسات الانصات التي نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مع الأطراف المعنية، إلى جانب المعطيات المستخلصة من مختلف التقارير المنجزة حول هذا الموضوع

الملحق 6: نموذج للشراكة بين السلطات العمومية والمجتمع المدني على المستوى الترابي من أجل الإدماج الاقتصادي للشباب: جهة مراكش- آسفي

يغطي برنامج الإدماج الاقتصادي للشباب، الذي تم تمويله بواسطة البنك الدولي والممتد من 2019 إلى 2023، جهة مراكش-آسفي حيث تولت ولاية الجهة مهمة التنسيق. يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الفرص الاقتصادية المتاحة للشباب في الجهة من خلال تعزيز التنسيق و الالتقائية بين مختلف الأطراف المتدخلة بالمجال الترابي.

إلى جانب الفاعلين الخواص، تم الاستعانة بشكل كبير بأطراف المجتمع المدني لتعزيز الإطار القائم وخلق جسور تواصل لتوجيه الخدمات العمومية الموجهة للشباب NEET. إذ يعد القرب من هذه الفئة من الشباب ومعرفة مساراتهم من المزايا الهامة التي تمكن الفاعلين في القطاع الجمعوي من استهداف الشباب بشكل أفضل وتقديم مواكبة تلبي لاحتياجاتهم وتطلعاتهم.

تبرم الجمعيات عقود تمويل قائمة على النتائج مع القطاع العمومي، كالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل و الكفاءات، والمركز الجهوي للاستثمار، ووزارة الداخلية من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وتتمثل مساهمة الجمعيات في ضمان التدبير الشامل للفضاءات المخصصة للشباب NEET في ما يتعلق بتعزيز قابلية التشغيل والإدماج المهني، ودعم المبادرة المقاولاتية و دعم إنشاء المقاولات الصغيرة جدا.

و في ما يلي نتائج الحصيلة المرحلية إلى حدود نهاية يونيو 2023:

- إحداث 8 فضاءات للتشغيل موجهة للشباب، استفاد منها 9984 شخص.
- إنشاء 15 مركزًا للتكوين، حيث تلقى 7613 مستفيد تكوينا عبر نظام التدرج المهني، و195 مستفيد من التكوين التأهيلي.
- إحداث 8 مراكز لدعم المبادرة المقاولاتية في إطار تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، استقبلت أكثر من 400 مستفيد.
- مواكبة 5690 مستفيد في مرحلة ما قبل إطلاق المشاريع و1663 مستفيد في مرحلة ما بعد التأسيس، (بمعدل إنجاز بلغ 114٪ و111٪ على التوالي مقارنة بالأهداف الأولية للبرنامج).
- إحداث 1432 مقاولة.
- دعم 154 تعاونية ومقاولة صغيرة جدًا وصغرى ومتوسطة في 9 قطاعات ذات أولوية.

الملحق7 : النظام المزدوج للتكوين المهني

التجربة الألمانية

نقاط القوة:

- تعبئة قائمة على التنسيق بين المقاولات والسلطات العمومية والجهات في مجال التكوين المهني.
- اعتماد صيغة معممة لاكتساب الكفاءات المهنية بالنسبة لجميع وظائف الأطر التقنية المؤهلة والأطر التقنية العليا.
- الانخراط الفعال للشركاء الاجتماعيين سواء في بلورة محتويات التكوين أو في عملية المراقبة على جميع مستويات اتخاذ القرار.
- إدماج مهني متواصل وسلس عند نهاية التكوين مع تقديم أجور تتناسب مع المهارات المكتسبة.
- الاعتماد على مساطر مؤسساتية وعمليات تفاوض متعددة الأطراف تشارك فيها ثلاث أطراف رئيسية، وهي الجهات الحكومية و أرباب العمل ونقابات العمال.

الأرقام الرئيسية :

- حوالي 330 مسلك تكوين معترف به، بما في ذلك 270 مسلكا تحت إشراف غرف التجارة.
- برامج تكوين تؤهل لأكثر من 15.000 نشاط مهني متنوع.
- التزام واحدة من كل أربع مقاولات بالعمل بالنظام المزدوج.
- القدرة على استيعاب حوالي 500.000 متعلم سنويا.
- 47٪ من الأطر في ألمانيا هم من خريجي هذا النوع من التكوين.
- 86٪ من تلاميذ المدارس الثانوية في ألمانيا يشاركون في برامج تجمع بين العمل والتكوين.
- حوالي ثلثي الشباب الذين يغادرون المدرسة يتوجهون نحو التكوين المهني.

التجربة السويسرية

نقاط القوة :

- مثال حي على النجاح الذي يعتمد على التعاون الوثيق بين القطاع الخاص، والمدارس، والجهات، والشركاء الاجتماعيين.
- نظام يستمد جذوره من تنظيمات الحرفيين و التجار التي تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر.
- مقاربة تضمن جودة التكوين، وقابلية أعلى للتشغيل، وتساهم بشكل كبير في الابتكار وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد السويسري.
- بالإضافة إلى الجامعات والكليات التقنية المتخصصة والمعاهد التقنية الفيدرالية، يمثل التكوين المهني العالي المستوى الثالث في منظومة التعليم السويسري.
- الانخراط المتزايد للمقاولات في التكوين المهني الأولي في سويسرا، حيث تُعتبر هذه المقاولات فضاء للتكوين يضاهي في أهميته مؤسسات التكوين المهني.

- يتوقف إطلاق عروض تكوين مهني جديدة على وجود الحاجة الفعلية إليها في سوق الشغل، إلى جانب ضرورة وجود عدد كافٍ من المقاولات المستعدة لتكوين وتشغيل الكفاءات في هذا المجال.
- إلزام الشباب بالعثور على تدريب مهني في المقاولة وتوقيع عقد عمل قبل الالتحاق بمؤسسة التكوين المهني.
- عروض تكوين مهني تأخذ بعين الاعتبار القدرات المختلفة للمتعلمين والاحتياجات الخاصة لكل فئة عمرية.
- توفير إمكانية الاستفادة من برامج تكوين تتطلب مستويات تعليمية أعلى أو عند رغبة الفرد في تغيير نشاطه خلال حياته المهنية تماشيا مع المؤهلات المكتسبة.

الأرقام الرئيسية:

- حوالي ثلثي الشباب السويسري يتجهون نحو التكوين المهني بعد انتهاء مرحلة التمدرس الإجباري.
- ربع خريجي التكوين المهني الأولي يواصلون دراستهم في التعليم العالي.
- عروض تكوين مهني تلبي حاجيات السوق وتضم 250 تخصصا.
- تشارك حوالي ربع المقاولات السويسرية في عملية التكوين المهني.
- ثلاثة أرباع الشباب يلتحقون بسوق الشغل مباشرة بعد استكمال التكوين المهني الأولي.

الملحق 8 : برنامج الاتحاد الأوروبي "الضمان من أجل الشباب"

الأهداف :

- التدخل المستعجل لحل إشكالية التشغيل والشباب غير النشيطين، مع الأخذ في الاعتبار الآثار السلبية لذلك على الفرد والمجتمع والبلاد ككل.
- اقتراح حلول قوية في مواجهة التحولات السريعة في مجالات الرقمنة والاقتصاد الأخضر، سيما في أعقاب جائحة كوفيد-19.
- تقييم النموذج الحالي للانتقال من المدرسة إلى العمل، والذي يمتد لفترة طويلة بسبب برامج التكوين المكثفة، مع تتبع تطور طبيعة العمل المتغيرة والمتطلبات الجديدة من حيث الكفاءات المهنية.
- التقيد باحترام الالتزامات الأوروبية في ما يتعلق بالسياسات الاجتماعية وسياسات التشغيل.

الفئة المستهدفة:

- الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 سنة والموجودين خارج دائرة العمل أو الدراسة.

مراحل التنفيذ:

- **الخطوة الأولى:** وضع خريطة للتعرف على الفئات المستهدفة من الشباب والخدمات المتاحة والكفاءات المطلوبة. تشمل هذه المرحلة أيضا تدابير وقائية من خلال إنشاء أنظمة للتتبع والتدخل المبكر؛
- **الخطوة الثانية:** الوصول إلى هؤلاء الشباب، خاصة الفئات الهشة، من أجل الرفع من مستوى وعيهم، والتواصل معهم بشكل بناء وحثهم على الاستعانة بالخدمات العمومية في مجال التشغيل؛
- **الخطوة الثالثة:** وضع خطط عمل فردية من خلال الاستعانة بوسائل معينة لتحديد خصوصيات هؤلاء الشباب. وتتخذ هذه الخطط شكل خدمات للاستشارة والتوجيه والتتبع والتكوين وتنمية الكفاءات واكتساب مهارات جديدة و منح الشهادات والاعتراف بالكفاءات؛
- **الخطوة الرابعة:** تقديم عروض نوعية للشباب لمساعدتهم على الاندماج في سوق الشغل، على شكل تحفيزات، وخدمات مقدمة للمشغلين، وخدمات لضمان الجودة، وتدابير لضمان تكافؤ فرص الولوج، والدعم والتتبع بعد التشغيل.

أهم عوامل النجاح :

- **تعبئة الجهات الفاعلة والشركاء:** تعزيز الشراكات بين الحكومة ومقدمي الخدمات والأطراف المعنية، بما في ذلك المشغلون، ومؤسسات التعليم والتكوين، والشركاء الاجتماعيون، وخدمات تشغيل الشباب، ومنظمات الشباب والمنظمات المجتمعية؛ وتقوية بروتوكولات التعاون؛ وتعزيز نماذج الخدمات المندمجة مثل الشباك الوحيد؛
- **تحسين نظام جمع المعطيات وتتبعها:** تعزيز أنظمة تتبع الاندماج المستدام في سوق الشغل على المدى الطويل، وإنشاء نظام معلوماتي مشترك بين الأطراف المعنية، مع الحرص على ضمان حماية المعطيات الشخصية؛

• **الاستخدام الأمثل للموارد المخصصة:** تخصيص موارد مالية وطنية كافية لتنفيذ السياسة على أرض الواقع؛ والاستفادة الكاملة من آليات التمويل الحالية للاتحاد الأوروبي ومصادر التمويل الأخرى المتاحة للدول الأعضاء.

النتائج الرئيسية:

• بين سنتي 2013 و 2019، استفاد 24.7 مليون شاب وشابة في جميع دول الاتحاد الأوروبي من البرنامج، أي ما يعادل 73٪ من إجمالي المسجلين (33.8 مليون شخص) منذ إطلاقه.

• انخفضت نسبة الشباب "NEET" من 13٪ إلى 10.1٪، بينما انخفض معدل البطالة من 24.4٪ إلى 14.9٪ بين سنتي 2013 و 2019.

• ساهم البرنامج في إطلاق العديد من الإصلاحات، خاصة في مجال خدمات الوساطة العمومية على المدى القصير والمتوسط.

• على الرغم من أن تكلفة البرنامج تقدر بـ15 مليار يورو، إلا أن هذا المبلغ يظل متواضعًا مقارنة بتكلفة عدم النشاط، والتي تفوت أرباحا تقدر بمبلغ يصل إلى 160 مليار يورو في الناتج الداخلي الإجمالي لكل مليون شاب غير نشيط (أي 1.2٪ من الناتج الداخلي الإجمالي).

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5
حي الريـــاض، 100 10 – الربـــاط
الهاتف : 00 03 01 538 (0) 212+ الفاكس : 50 03 01 538 (0) 212+
البريد الإلكتروني : contact@cese.ma